٧

رواد الاستثمار

طلعت حرب

"مدرسة العظمة"

وحدة التطوير المؤسسى - وزارة الاستثمار

سلسلة رواد الاستثمار

طلعت حرب

مدرسة العظمة

هشام سليمان عبد الغفار

مقدمة

قليلون هم من يستحقون الكتابة عنهم، ونحن في هذا الكتيب بصدد التعرض لواحد من هؤلاء. فسيرة حياته من النوع الذي لا يترك خياراً للمتابعين لها سوى التوقف أمامها بانتباه واقتداء. في مختلف مراحل هذه السيرة/الرحلة ستباغتنا روح الإقدام والعزيمة التي لا يَنقصها المثابرة والرغبة المتقدة في النجاح. قد تكون هذه الصفات مما توافر لآخرين في هذه الحياة؛ إلا أن أهم ما تتفرد به رحلة محمد طلعت حرب باشا ليس فقط نجاحه في إنجاز حلمه، بل في إن جذوة النجاح التي أشعلها ظلّت متوهجة بعد رحيله عن عالمنا؛ فكان أن استمرت (مجموعة شركات مصر- أول شركة قابضة ومتعدية الجنسيات في السياق العربي) لعقود طويلة، وحتى وقتنا الحاضر لتتبوأ المجموعة مكانها بين أكبر المؤسسات المصرفية في مصر والشرق الأوسط.

آمن أن أدخنة فوهات المصانع هي السبيل لتحقيق الاستقلال الحقيقي؛ فمن لديه الرغبة في أن يصبح سيد قراره لابد أن يبذل كل طاقته ليكون مؤهلاً لذلك. كان البذل أسلوباً تميز به نمط حياته، بقدر ما كانت المعرفة سلاحاً يشق به طريقه الوعر. تُقدّم لنا سيرته مثالاً عظيمً يستحق أن يحتذى في عالم المال والأعمال وتفاجئنا بأنها غنية بما يكفي لتكون مصدراً تستلهمه الأعمال الأدبية؛ لما تزخر به من نبضات حياة عاشقٍ حقيقيٍ لهذا الوطن.

إن البنك الذي أسسه طلعت حرب لم يكن مجرد شباك للصرف والإيداع، وإنما كان قاعدة/قلعة اقتصاديةٍ وطنية، حشدت طاقات المصريين؛ لتدشن واحدةً من أهم وأكبر محاولات تحويل دفة الاقتصاد المصري، ليس فقط إلى قطاع الصناعة، والانتقال بمصر من الاقتصاد الفردي إلى ذلك القائم على الشركات المساهِمة والمؤسسات الصناعية الكبرى، وإنما أيضاً كان بنك مصر بمثابة الخطوة الأهم لتسليم دفة الاقتصاد الوطني إلى ربانٍ مصري.

بعبقريةٍ إقتصاديةٍ نادرةٍ، وبحسٍ وطنيٍ عالٍ، وضع طلعت حرب الاقتصاد المصري على بداية المسار الصحيح. في وقت كان فيه الأجانب يحتلون مصر بالكامل، ويسيطرون على حياة أبنائها من لقمة عيشهم إلى جلابيبهم، جاءت انتفاضة حرب المالية والاقتصادية ضد سيطرة رأس المال الأجنبي؛ لتكون أمضى أثراً من ثورات سابقة شهدتها مصر. ولا نبالغ إذا ما قلنا أن يوم تأسيس بنك مصر ينبغي له أن يكون من بين الأعياد القومية التي يحتفل بها المصريون.

سنحاول أن نُسلّط الضوء على الدروس والخبرات المكتسبة من قراءة هذه السيرة ونستذكرها سوياً. فهي جديرة بالتأمّل في ظل الجدل الذي لا ينتهي حول كيفية تحقيق التنمية في ربوع مصر. وفي سبيل ذلك لعله يكون من المفيد لنا التعرف على مقومات شخصية طلعت حرب - أسطورة الصناعة المصرفية وزعيم مصر والتي تضرب المثال الذي يُحتذى عندما يعيش الفرد لفكرة عظيمة، محدداً أهدافه بوضوح، لا تنقصه العزيمة أو الجرأة، ولا تعوزه دقة التخطيط، متحلياً بالصبر، قادراً على تجنيد كل طاقاته ومهاراته والإمكانيات المتاحة؛ لتستحيل أفكاره وأحلامه إلى وقائع وانتصارات.

الفصل الأول
تلك الأعوام

-١-

البداية الحقيقية للبعض لا تكون بإصدار شهادة الميلاد، بقدر ما تكون في اكتشاف الذات عبر صهرها في معترك الحياة، وتجاوز العقبات في طريق النجاح التي لا تكون ممهدة ومفروشة دوماً بالورود. إذ لا تكون الخيارات فيها إلا تقريراً للمصير، فإما الركون إلى اليأس والدعة والخمول، أو شحذ الهمّة والسعي قُدمًا صوب الهدف دون كللٍ أو ملل. هكذا كانت السيرة المفعمة بالتحدي والإصرار لمحمد طلعت حرب.

-٢-

الفترة بين عامي (١٨٨٨-١٩٠٥) ليست فقط فترةً مفصليةً في التاريخ الشخصي لطلعت حرب؛ وإنما كانت كذلك في حياة الأمة المصرية بأسرها. إذ كانت تلك الفترة التي أمضاها طلعت حرب في العمل في الدائرة السنية، فترة تكوين الخبرات والمهارات العملية التي نرى أنها كانت سلاحاً ماضياً في يده طوال السنوات التالية وحتى تأسيسه لبنك مصر.

عقب تخرجه في مدرسة الحقوق، عمل طلعت حرب مترجماً بالقسم القانوني بالدائرة السنية عام ١٨٨٨ وبمرتب عشرة جنيهات مصرية. ثم رُقي رئيسا لقسم المراجعة في ١٨٨٩ بينما أصبح مديرا لمكتب حل النزاعات في الدائرة عام ١٩٠١ وظل يشغل هذا المنصب حتى تم حل الدائرة بوساطة مجموعة شركات غربية. وفي ذلك الوقت كان مرتب طلعت حرب قد أصبح ستين جنيها شهريا كما حصل على البكوية.

-٣-

التجربة الغنية لطلعت حرب، وما استطاعه خلالها من تكوين وتنمية شبكة علاقات شخصية واسعة، كانت مما مكنه فيما بعد من النجاح في تأسيس بنك مصر. وعلاوة على خلق صلات بينه وبين عدد كبير من ملاك الأراضي من المصريين، فقد فتح منصب طلعت حرب بالدائرة السنية أمامه قنوات اتصال بالعديد من الأجانب كذلك.

وبوصفه مديراً لمكتب حل النزاعات في الدائرة، فإن شغل طلعت حرب لهذا المنصب أسهم بالتأكيد في تنمية قدرته على إصدار القرارات بصدد النزاعات التي عرضت أمامه للفصل فيها. ولم

تذهب كل هذه الخبرات والمهارات سدىً؛ فقد سعى طلعت حرب بكل جهده للاستفادة منها بكل ما أوتي من عزم.

-٤-

إن التجربة العملية لا غنى عنها حين التعرّض لمسيرة رجال مثل طلعت حرب؛ فبدونها قد تعجز المعرفة والنوايا الطيبة عن سلوك الطريق الصواب، فضلاً عن فتح الأبواب المغلقة.. إنها مهارات لازمة كما سيتضح تباعاً.

الفصل الثاني
البداية

-١-

وُلِد محمد طلعت حرب في ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ بقصر الشوق - وهو ربع بحي الجمالية بالقاهرة، أما والده - حسن بك محمد حرب - فولد في ميت أبو علي، وهي قرية صغيرة بمركز الزقازيق بمحافظة الشرقية؛ في حين كانت والدته تنتمي لعائلة صقر والتي كان مركزها في قرية كفر محمد أحمد بمركز منيا القمح بذات المحافظة. وكانت عائلة حرب بالأساس عائلة بدوية، فوفقا لمؤرخ الشخصيات العربية المعروف خير الدين الذاكيرلي، فإن العائلة جاءت من قبيلة حرب والتي استقرت بين مكة والمدينة بالحجاز.

-٢-

ووفقا لسجلات الأراضي لعام ١٨٤٥، وهي أقدم سجلات أمكن التوصل إليها لقرية ميت أبو علي، فإن عائلة حرب كانت مستقرة بالفعل وكانت ذات مركز في القرية في هذا التاريخ، وكانت هناك عشرة فدادين مسجلة باسم علي حرب - جد طلعت حرب. كما وُجِد اسما ابنيه - حسن وخضر - مدونان تحته (ولكن دون أي ذكر لأي مساحات من الأراضي بجوار اسميهما) وهو ما يشير إلى أن نمط ملكية الأراضي في ميت أبو علي كان مسايرا لما كان عليه الحال في هذا الشأن في بقية أنحاء مصر خلال تلك الفترة، وهو ملكية الأراضي بصورة جماعية للعائلة وتسجيلها باسم أكبر أعضائها سنا (عميد العائلة).

-٣-

كان طلعت حرب يحمل تقديراً عالياً لامتداده العربي عبر عنه في كتابه **"تاريخ دول العرب والإسلام"**، والذي نُشِر في ١٩٠٥. وكان فخر واهتمام طلعت حرب بالتاريخ العربي يوازي عداءه الشديد للهيمنة الاقتصادية الأجنبية على مصر، وهي العداوة التي عبرت عن نفسها في مجمل أعمال طلعت حرب سواء تلك المتعلقة بالتاريخ والثقافة العربية أو الاقتصادية منها. وقد اتخذت هذه العداوة طابعاً شخصياً خلال تناول طلعت حرب لقضية الربا في مؤلفه حول بنك وطني **"علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين"**. والذي هاجم فيه طلعت حرب مقرضي الأموال الأجانب لامتصاصهم دماء الفلاحين المصريين من خلال الزج بهم في دائرة لا نهائية من القروض.

-٤-

غير أنه لا يفوتنا هنا التنويه إلى حقيقة أن طلعت حرب أطلق على كل شركاته اسم مصر، في حين لم يكن يوجد مثل هذا الارتباط بمصر كهوية وطنية لا بين الأتراك-الشراكسة ولا بين معظم أعضاء الطبقة العليا من الأتراك-المصريين. ولهذا لم يكن مفاجئاً اكتشاف أن عدداً قليلاً من البرجوازيين المصريين المتتركين فقط كانوا ضمن من تعامل مع مجموعة مصر، وهو ما كان على نقيضٍ تامٍ من شعور طلعت حرب القوي بالقومية الاقتصادية.

-٥-

تُعد خلفية طلعت حرب الاقتصادية على قدر عظيم من الأهمية في تكوين شخصيته، وكذلك في الجانب العملي عقب تخرجه. فبعد إتمامه للتعليم الثانوي في مدرسة التوفيقية بالقاهرة، التحق حرب بمدرسة الحقوق الخديوية في ١٨٨٥، والتي نظراً لتأسيسها كوريثة لمدرسة محمد علي باشا للإدارة واللغات، فقد منحته فرصة ممتازة لدراسة لغة أجنبية علاوة على دراسة الفقه. وحصل طلعت حرب على شهادة العلوم الأساسية في الحقوق بدرجة عال في مايو ١٨٨٦ كما حصل على درجة عال في امتحانات الترجمة في اللغة الفرنسية في نوفمبر ١٨٨٦ وفبراير ١٨٨٧.

-٦-

وبالنظر لخلفيته التعليمية يمكن ملاحظة بُعد آخر من تطور طلعت حرب. فبالرغم من أن طلعت حرب قد تكونت لديه المبررات الكافية للشعور بالعداء نحو الثقافة الغربية، فقد وجد نفسه مرغماً خلال سنوات دراسته على أن يصبح ملماً بهذه الثقافة. فقد أجاد الفرنسية كما درس القانون المدني الفرنسي والذي يشكّل أساس الدراسات القانونية في مصر كما، كان العديد من أساتذته فرنسيين. وبهذه الطريقة، وجد طلعت حرب نفسه جزءاً من مجموعة صغيرة وإن كانت آخذة في التزايد، من قادة الفكر والتي تأثرت بكل من الحياة الريفية للقرية والقيم الكونية للحضارة الغربية والتي كانت منتشرة في المناطق الحضرية.

وكان التأثير المتزايد للثقافة الغربية في مصر له آثاره الواضحة على نظامها التعليمي ومتناغماً مع الاحتلال البريطاني وسيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد، بما يعنى أنه كان على طلعت حرب،

وكذلك العديد من المصريين المنتمين للطبقة الوسطى البازغة والمرشحة للتصاعد، أن يكوّنوا رؤيتهم الخاصة للعالم. بحيث تُمكنهم هذه الرؤية من الاحتفاظ بالكثير من أفكارهم وثقافتهم التقليدية وفي ذات الوقت يتمتعون بالمرونة التي تكفي لدمج عناصر أخرى من الثقافة الغربية مع ثقافتهم، وهو الأمر الذي كان يجبرهم عليه مركزهم الاجتماعي. ومع تشكل قطاع من البرجوازيين المصريين الذي أنتج رجالاً كطلعت حرب وسعد زغلول، وُجِد التحدي الأول للثقافة الغربية والاحتلال الأجنبي في مصر.

-٧-

ومن المؤكد أن طلعت حرب تأثر بشدة بالقدر الهائل من الحراك السياسي الذي واكب فترة دراسته بمدرسة الحقوق الخديوية، حيث كان من بين رفاق دراسته بعض ممن أصبحوا قادة للحركة الوطنية فيما تلا من السنين كمصطفي كامل ومحمد فريد. كما كان من بين مدرسيه عدد من الوطنيين كعمر لطفي، مؤسس الحركة التعاونية الزراعية، والشاعر والباحث الديني حفني ناصف. وكما تقدمت الإشارة، كانت مدرسة الحقوق الخديوية مسيسة بشدة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، في حين كانت فرنسا وبريطانيا لم تتوصلا بعد لاتفاق حول أيهما ستكون صاحبة النفوذ على مصر. وكان العديد من المصريين في تلك الفترة يتطلعون لفرنسا لإجبار بريطانيا على إنهاء احتلالها العسكري لمصر. ونظراً لكون القانون المدني المصري مستمد من نظيره الفرنسي، كان العديد من الأساتذة بمدرسة الحقوق من الفرنسيين والذين قاموا دون شك بتشجيع فكرة أن فرنسا هي الحليف الطبيعي للحركة الوطنية المصرية الناشئة. وهكذا يكون مما لا غبار عليه أن التزام طلعت حرب الجاد صف الحركة الوطنية المصرية قد تأثر بتجربته في مدرسة الحقوق.

-٨-

وكنوع من الربط بين الخلفية الاجتماعية والتوجه الأيديولوجي، فإنه يمكن الادعاء بأنه لم يلتزم جانب الحركة الوطنية والمصرية أي من أفراد البرجوازية المصرية الذين انتموا بالأساس لطبقات أدنى ولا أولئك الذين كانوا ينتمون للطبقة العليا. على العكس من ذلك، كانت البرجوازية الناشئة، والتي كان طلعت حرب وسعد زغلول وإسماعيل صدقي وعمر لطفي نتاجا لها، هي التي تصدت لرأس المال الأجنبي. وهو الأمر الذي يتأكد أكثر في حالة أعضاء البرجوازية الناشئة من ذوي الأصول الريفية، حيث كان يتم التمسك بالثقافة التقليدية المصرية في ريف مصر والمناطق التقليدية من المراكز الحضارية - كقصر الشوق.

-٩-

وإذا كانت خبرة طلعت حرب الوظيفية قد مكنته من الإلمام الواسع بآليات العمل الرأسمالي، فقد اختبر هذه المعرفة على المستوى الشخصي. حيث اشترى طلعت حرب عزبة مساحتها ١٨٠ فداناً في نزلة الثابت وهي قرية صغيرة بالمنيا في ١٩٠٥، ووجد نفسه مرغماً على اقتراض ٥,٠٠٠ جنيها إسترلينيا من بنك الأراضي المصري لشرائها. ولأنه كان أحد كبار ملاك الأراضي العديدين الذين عندما وقع الانهيار المالي لعام ١٩٠٧، فلا شك أنه قد تأثر سلبيا نتيجة لوقوع الانهيار. ولعله لم يكن من قبيل المصادفة أنه بعد هذا التاريخ، تحولت كتابات طلعت حرب من استعراض الرؤى الثقافية والسياسية إلى استعراض الرؤى الاقتصادية.

-١٠-

كان طلعت حرب عند مغادرته للدائرة السنية، قد عُين مديرا تنفيذيا لشركة كوم أمبو. ونظرا لتملكه لأراضٍ وشغله لمنصب في شركة هامة لاستصلاح الأراضي، فقد أصبح بحوزة طلعت حرب المركز والثروة اللازمين لاعتباره واحداً من أعضاء الطبقة العليا في المجتمع المصري، وإن لم يكن من بين أعضائها البارزين بعد. لقد وضعه منصبه في شركة كوم أمبو على اتصال بعدد من أقوى العائلات اليهودية داخل الطبقة العليا في مصر، والتي كان من بينها عائلات سواريس والقطاوي وهراري ورولو والموسيري. وفي مقابلة عام ١٩٢٨، ذكر طلعت حرب أنه بعد تركه الخدمة في الحكومة عام ١٩٠٥ اتصل بفيليكس سواريس، مدير شركة أومنيبوس القاهرة، والذي شكل بالتالي شركة كوم أمبو ثم عينه مديرا لها. كما اعترف طلعت حرب بالدين الذي يشعر به تجاه عائلة سواريس لتعليمه الكثير عن التجارة والاقتصاد.

وبجانب شركة أراضي البحيرة، كانت شركة كوم أمبو واحدة من أكبر شركتين للأراضي في مصر في مطلع القرن العشرين. وأخذاً في الاعتبار توجه اليهود المصريين لإدارة شركاتهم كمؤسسات عائلية، فقد كان اختيار طلعت حرب، وهو مسلم ملتزم ومن خارج العائلة، يعد دليلاً على القبول الذي حازه من قبل العائلة نظراً لمهاراته وكذلك اتصالاته التي كان قد اكتسبها عند هذه النقطة من حياته. ونظراً لارتباط عائلتي سواريس والقطاوي بصلات قوية برأس المال الأوربي، أصبح طلعت حرب أكثر تمرساً بعمليات التمويل الدولي. وكان ذا أهمية خاصة في هذا الصدد الصلة بين عائلة سواريس ورأس

المال اليهودي في ألمانيا، لا سيما بنك الشرق الهولندي. ومن هنا يمكن إرجاع غياب ثقة طلعت حرب طيلة حياته في البريطانيين ليس فقط بسبب تعليمه الفرنسي أو لاعتزازه القوي بالثقافة العربية ،وإنما للصلات التي أقامها كذلك مع رأس المال الأجنبي كنتيجة لعمله بشركة كوم أمبو.

-١١-

ومما لا شك فيه أن طلعت حرب ظل قريباً بشدة من أعضاء الطبقة العليا من اليهود في مصر، فقد اختار يوسف القطاوي باشا رئيس الجمعية اليهودية في مصر نائباً لرئيس بنك مصر في ١٩٢٠. وتعلم طلعت حرب الكثير من العائلات اليهودية التي عمل معها حول رأس المال الدولي، حيث كان عدد من أعضاء العديد من هذه العائلات يقيم في أوربا والولايات المتحدة وحتى جنوب آسيا والشرق الأقصى وكانوا يساعدون بعضهم فيما يتعلق بالتعاملات المالية. كما زادت صلات طلعت حرب بملاك الأراضي نظرا لكونه أصبح مسئولا مباشرا عن استصلاح وبيع أراضي شركة كوم أمبو، وهي الصلات التي توسعت أكثر عندما استقال طلعت حرب من شركة كوم أمبو في ١٩٠٨ وأصبح المدير المسئول في شركة أراضي مصر. وبينما كانت عمليات شركة كوم أمبو تتركز بالأساس في محافظة قنا بصعيد مصر، كانت رقعة أعمال شركة الأراضي أوسع وهي الدلتا. وكانت ممتلكات الشركة الكبيرة في محافظة الغربية قد مكنت طلعت حرب من إقامة علاقات مع العديد من عائلات الأعيان المعروفة في هذه المنطقة الهامة. كما ساعد عمل طلعت حرب في محافظة الغربية على زيادة ثروته بشرائه أراضي من الشركة فيها، حيث اشترى إجمالي ٣٠١ فدان في الفترة بين ١٩٢٠ و١٩٣٩ في قرى كفر الجنينة وكفر الخوازم وميت العرقى بمركز طلخا بالغربية.

أسهم العمل مع العائلات عالمية الانتشار من البرجوازية اليهودية المصرية، في دفع طلعت حرب للتوصل لنتيجة مفادها أن على المصريين مراكمة رؤوس الأموال إذا ما رغبوا في مقاومة رأس المال الأجنبي. وخلافاً لمعظم قادة الحركة الوطنية المصرية في تلك الفترة، تمكن طلعت حرب من الوقوف على العلاقات الأكثر أهمية، وإن كانت أقل بروزاً في تحليل أسباب تبعية مصر للغرب. فقد كان الاستقلال السياسي الرسمي لمصر هدفا سامياً في حد ذاته، إلا أنه لم يكن ليعني الكثير إذا لم يتم التمكن من إحكام السيطرة على القوى الاقتصادية. وكذلك كان طلعت حرب واعياً لحالة اليقظة والحرص الشديدين التي أولاها البريطانيون لتوسع نشاط رأس المال الألماني في السوق المصرية.

-١٢-

وهكذا يكون التأثير الثاني لخبرة طلعت حرب الوظيفية على وجهات نظره هي صلته برأس المال الألماني، خصوصاً خلال الزيارة التي قام بها إلى ألمانيا برفقة يوسف القطاوي باشا قبل قيام الحرب العالمية الأولى. وفي تقرير قدمه طلعت حرب والقطاوي باشا إلى لجنة التجارة والصناعة في ١٩١٦، والذي جاء تحت عنوان "تقرير حول التجارة والصناعة الألمانية"، ركزا على سرعة الوتيرة التي توسعت بها ألمانيا في مجالي التجارة والصناعة منذ عام ١٨٨٠، كما أبدوا إعجابهم الشديد بكفاءة العامل الألماني. كما دهشوا لدرجة الرعاية التي تقدمها الحكومة الألمانية تجاه الطبقة العاملة وكذا التجانس العام في هيكل المجتمع الألماني. ومن المهم في هذا المقام الإشارة إلى الجزء الذي تناول النظام البنكي الألماني في التقرير. ففي هذه الجزئية تحديداً، سلط طلعت حرب والقطاوي الضوء على مفهوم البنك الشامل (Grossbank). وقد نقلوا جزءاً من المادة الثانية من القرار المنشئ للبنك الوطني الألماني والتي تنص على أن: **"غرض هذه الشركة هو القيام بأي مشروع مهما كانت طبيعته، سواء أكان عمليات بنكية أو إقراض أو عمليات مالية أو إصدار سندات أو مشروعات صناعية"**.

-١٣-

وهناك بعد ثالث هام في الخبرة العملية لطلعت حرب تمثلت في عمله كوكيل لعدد من كبار ملاك الأراضي المصريين المعروفين، كان من بينهم: فؤاد سالم الحجازي، ابن الناشط الوطني المعروف لطيف سالم الحجازي؛ وأحمد بليغ باشا، الناظر السابق للدائرة السنية؛ ولعمر سلطان باشا، العضو الأكثر بروزاً من بين أعضاء العائلة واسعة النفوذ والثراء وهي عائلة سلطان بمحافظة المنيا. وخبرة طلعت حرب كوكيل عن كبار الملاك هؤلاء كانت لها نتيجتين:

الأولى: أنها أسست لعلاقات متينة لطلعت حرب مع عدد من العائلات القوية والتي كانت ذات نفع كبير له خلال تأسيسه لبنك مصر فيما بعد.

أما الثانية: فقد مكنت طلعت حرب من اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع أعضاء الطبقة العليا المصرية ممن هم أعلى منه في المركز الاجتماعي، وهي المهارات الهامة التي احتاج طلعت حرب إلى تطويرها بشدة نظراً لأنه وجد نفسه مرغماً على استعمالها بين الحين والآخر لتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة في مصر خلال محاولاته لتأسيس مجموعة شركات مصر.

-١٤-

أما البعد الهام الرابع في نشاطات طلعت حرب والتي أسهمت في تطوره على المستوى الشخصي فكانت مشاركته في الحياة السياسية والفكرية المصرية. وعلى الرغم من صعوبة الوقوف على نقطة البداية في نشاطات طلعت حرب السياسية، فمن الواضح أنه كان متأثراً للغاية بالثورة العرابية عام ١٨٨٢، وأنه كان قد أضحى وطنياً أصيلاً مع حلول وقت التحاقه بمدرسة الحقوق. وقد ربطت طلعت حرب صلات وثيقة بعمر لطفي ومحمد فريد ومصطفي كامل خلال فترة دراسته للقانون، حيث كانت مدرسة الحقوق بؤرة لنشاط الحزب الوطني. ونظرا لكل ذلك وكذلك للدور الذي لعبه محمد فريد في الحصول على وظيفة له في الدائرة السنية وكذا صداقته لفؤاد سالم الحجازي، فقد انضم طلعت حرب للحزب الوطني في وقت ما خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

وجاء كتاباه خلال هذه الفترة عن موقع المرأة في المجتمع الإسلامي. وبينما كان الهدف المباشر لهجوم طلعت حرب هو الرؤى التي عبر عنها قاسم أمين في كتابه **تحرير المرأة**، فقد كان يهاجم كذلك - وإن كان بطريقة غير مباشرة - دراسة وضعها مستشرق فرنسي عام ١٨٥٤ كان يهدف فيها للحط من قدر المجتمع المسلم من خلال التعرض لوضع المرأة في الإسلام. وعلى الرغم مما عرف من الطبع المحافظ لطلعت حرب طيلة حياته، فلم يكن يرى كتاباته حول وضع المرأة في الإسلام كرد فعل. بل إنه من عدة نواحي، لم يكن يرى أن كتاباته عن المرأة بحد ذاتها على الإطلاق، وإنما كان يرى في نفسه الرد على محاولات المفكرين الغربيين تقويض تركيبة المجتمع المصري من خلال تدمير بنية العائلة فيه. على سبيل المثال، كانت إزالة الحجاب رمزاً للجهود الرامية إلى إخضاع المرأة المسلمة لأنماط السلوك والمواقف الغربية، وحالما حدث ذلك، فإن العائلة وبالتالي المجتمع بأسره سيفقد تماسكه.

وفي إطار محاولة تبرير موقفه بأن المرأة في المجتمع الإسلامي كانت أكثر تحرراً من نظيراتها الغربيات وبالتالي لسن بحاجة للتساوي بالرجال من حيث الحقوق، اعتمد طلعت حرب على آراء الشيخ محمد عبده. وبالاعتماد على دعاوى العلماء البارزين من قبيل محمد عبده وحفني ناصف، مثّل طلعت حرب طليعة برجوازية محلية تهدف للإصلاح، والتي بينما كانت تنادي بسياسات اقتصادية ليبرالية، فقد ظلت محافظة بخصوص القضايا الاجتماعية. وكانت مقولة طلعت حرب الإنسانية: **"كيف ينال السعادة من خص نفسه بالمحبة ولم يجعل لأخيه قدر حبة؟"** قمة في التكامل الاجتماعي.

-١٥-

كانت مشاعر طلعت حرب السلبية تجاه الغرب قد اتضحت من خلال كتاباته الأولى ضد الاستعمار. ورغم ذلك فعندما قدم كتابه الثاني **تاريخ دول العرب والإسلام**، الذي يتناول وضع المجتمع العربي من الجاهلية وحتى عصر الخلفاء الراشدين، فإن جزءا لا يستهان به من مقدمة الكتاب تضمن هجوماً على الكيانات الامبريالية الفرنسية والبريطانية في العالم العربي.

غير أن طلعت حرب كان حريصاً على بيان أنه لم يكن يهاجم المسيحية، فلم تكن المسيحية أو المسيحيون الغربيون هم من أفسدوا المجتمعات المسلمة ولكنها ممارسات المحتلين و"**المرابين والمجرمين ومالكي الحانات وأولئك الفاقدين لإدراكهم الذين يراهم المرء بين الشرقيين والأوربيين على حد سواء**"هي ما خلق المشكلة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى تعليم طلعت حرب وقراءته المتعمقة للكتب الأوربية ورحلاته لأوربا وكذا أصدقائه ومعاونيه العديدين من الأوربيين والمتفرنجين، يمكن القول بأن طلعت حرب كان وثيق الصلة بالمجتمع والثقافة الأوربيين لدرجة يصعب معها قيامه بالحكم عليها في ضوء أي صورة نمطية معينة. كما كان طلعت حرب فخوراً بأصدقائه ومعارفه العديدين من الأوربيين. وبهذه الطريقة يكون طلعت حرب قد تبنى نظرة للعالم لم تختلف كثيرا عن تلك التي اعتنقها مفكروه المعاصرون، والتي تقضي بأنه على الرغم من التقدم التكنولوجي للغرب، فقد التفت الغرب عن العديد من مؤسساته وقيمه التقليدية كالأسرة والدين. غير أنه إذا كان المجتمع العربي المسلم يسمو من الناحية الروحية عن الغرب، فإن الفرد لا يجب أن يخلص من ذلك إلى ضرورة رفض الغرب بل إلى حقيقة أن العالم الإسلامي يستطيع التعامل مع الغرب على قدم المساواة.

-١٦-

الخلافات السياسية التي وجد طلعت حرب نفسه إزاءها بين عامي ١٩٠٢ و١٩٠٨ دفعته لمحاولة التحرر مما أسماه بالتشتت الحزبي. فكانت هذه الخبرات الأولية لطلعت حرب بالسياسات الحزبية هي الدافع الرئيس وراء قراره تحاشي الربط بين بنك مصر وحزبٍ سياسيٍ بعينه. وبعد عام ١٩٠٧، انصرفت كتابات طلعت حرب لتناول القضايا الاقتصادية فقط، وبالمثل اقتصر في نشاطاته السياسية بعد ١٩٠٧ على التركيز على القضايا الاقتصادية والابتعاد عن السياسات الحزبية.

ولعل المثال هنا هو الدور الذي لعبه طلعت حرب في الخلاف حول تجديد عقد امتياز قناة السويس. ففي ١٩١٠، حثت شركة قناة السويس، بدعم من الحكومة المصرية ومستشاريها البريطانيين، الجمعية العمومية المصرية على تمرير خطة يتم بمقتضاها تمديد امتياز الشركة لمدة أربعين عاما إضافية من ١٩٦٨ وحتى ٢٠٠٨. فشكلت الجمعية العمومية لجنة خاصة لدراسة المقترح الحكومي، وقد عهدت اللجنة بدورها لطلعت حرب وسمير صبري باشا بمهمة إعداد تقرير حول المسألة. وكان قد تم اختيار طلعت حرب كونه شارك بالفعل في دراسة عن قناة السويس نشرت في ١٩١٠ وكتب عدة مقالات في الصحافة استنكر فيها غياب السيادة المصرية على القناة والنسبة الهزيلة من الأرباح التي تحصل مصر عليها. وقد بدا جلياً أن طلعت حرب، وليس سمير صبري، كان المؤلف الرئيسي للتقرير الذي قدم إلى لجنة الجمعية العمومية. وكان تمديد امتياز قناة السويس قد أثار موجة من الغضب لدى الوطنيين المصريين وأسهمت في اغتيال رئيس الوزراء المصري بطرس غالي باشا في ١٩١٠. كما كانت هناك معارضة للمقترح داخل البرلمان المصري، غير أن التقرير الذي أعده طلعت حرب وسمير صبري والذي بينا فيه حجم الخسائر التي ستعود على الحكومة المصرية من جراء هذا التمديد هو الذي قدم مسوغاً قوياً لمعارضة التمديد، فما كان من البرلمان إلا أن رفض تمرير المقترح والتزم الخديو برغبة المجلس.

وفي ١٩١٠، قام طلعت حرب بالتعاون مع عمر لطفي، أستاذه السابق في القانون وزعيم حركة التعاونيات، والأمير حسين كامل وألفريد عيد، رجل أعمال بلجيكي، وعدد من التجار القاهريين المعروفين بتأسيس شركة التضامن المالي بمصر. وكانت شركة التمويل التعاونية صغيرة نسبياً وكان عملاؤها في الغالب من تجار الحضر. وأملاً في جذب انتباه كبار ملاك الأراضي في الريف للاستثمار في بنك وطني، نشر طلعت حرب **علاج مصر الاقتصادي** وقدم مقترحه لإنشاء بنك وطني للمؤتمر المصري الأول في ١٩١١. كما أصبح نائب رئيس الغرفة التجارية المصرية واختير عضواً بلجنة التجارة والصناعة.

الفصل الثالث
الاستقلال الاقتصادي

-١-

قاد طلعت حرب باقتدار ثورته الاقتصادية بالتزامن مع ثورة ١٩١٩؛ التي تأسست على معايير أخلاقية رفيعة دعمت العدل الاجتماعي وخلقت طفرة في الفكر الاقتصادي المصري. وكان المعيار الرئيسي هو أن الاحتلال الاقتصادي هو النمط الجديد للاستعمار، والذي عادة ما يحكم قبضته متخذاً من سيطرة رأس المال سلاحًا - وما أمضاه من سلاح. كان طلعت حرب يرى أن البنوك الأجنبية القائمة آنذاك لم تكن تهدف إلا إلى تحقيق مصلحة مساهميها؛ ولا تتطلع، بالتأكيد، صوب مصلحة مصر والمصريين إلا في هامش هذا الإطار، وهو ما كان يهدف للحد من تفاقمه؛ بواسطة العمل على والدعوة إلى الإعلاء من شأن العمل الوطني لصالح البلاد.

في جريدة "الجريدة" كتب طلعت حرب:

"نطلب الاستقلال العام وأن تكون مصر للمصريين وهي أمنية كل مصري ولكن ما لنا لا نعمل للوصول إليها؟ وهل يمكننا أن نصل إلى ذلك إلا إذا زاحم طبيبنا الطبيب الأوربي، ومهندسنا المهندس الأوربي والتاجر منا التاجر الأجنبي والصانع منا الصانع الأوربي. وماذا يكون حالنا ولا كبريتة يمكننا صنعها نوقد بها نارنا ولا فابريقة ننسج بها غزلنا ولا سفينة نستحضر عليها ما يلزمنا من البلاد الأجنبية".

وهكذا فإنه:

"في اليوم الذي يصبح فيه المصري عضواً عاملاً في الشركات التي تستنفد ينابيع ثروات البلاد وله فيها نصيب وافر في إدارة بنوكها ورأسمالها - في ذلك اليوم يحق للأمة أن تطلب الاستقلال بقوة المال وبقوة العلم".

-٢-

لم تتخذ انطلاقة طلعت حرب موقف عدائياً متصلباً من الغرب، فهو لم يدر ظهره رافضاً التقدم الأوربي، وإنما كان معاديا لأساليب التبعية، ومتمرداً على سياسة الاحتواء ومتصدياً لبرامج الهيمنة حيث كان يقف ضد التخلف بكل صوره ويرحب بكل ما يصب في اتجاه التقدم والفعل الإيجابي. وفي هذا السياق قام طلعت حرب خلال إحدى لقاءاته مع طلبة البعثات المصرية في الخارج بالتنويه إلى

أن هدفهم ينبغي أن يكون:

"عقلية مصرية متشابهة في سموها مع أسمى الأمم ثقافة بيد أنها مستقلة في ذات الآن كونها وليدة ماضينا الذي لا مفر من التأثر به وحاضرنا الذي نسعى لجعله أفضل في المستقبل"

-٣-

إن الأجانب - الذين كانت مصر تمتلئ بهم بعد استقرارهم فيها مع بداية تولي محمد علي حكم مصر- هم وحدهم الذين خاضوا تجربة تأسيس وإنشاء بنوك في مصر منذ مجيء محمد علي. كان ذلك وفقا لنظام الاحتكار السائد، والذي لم يسمح بظهور ثروات كبيرة بين المصريين. والطريف أن محمد علي نفسه حين واتته فكرة إنشاء بنك لم يجد أمامه من يطمئن إليه سوى اثنين من "الخواجات" اليونانيين وعهد إليهما بإنشاء البنك على أساس مشاركة الحكومة المصرية معهما.

وحتى الحرب العالمية الأولى سيطر الأجانب على جميع البنوك في مصر، حتى إن الحكومة المصرية أودعت أموالها لدى البنك الأهلي بفائدة ١,٥٪ مع علمها بأن البنك يرسل هذه الأموال إلى الخارج. وبلغ الرأسمال الأجنبي في عام ١٩١٤ حوالي ٩١٪ من مجموعة الأموال التي تُستغل في الشركات المساهمة التي تزاول نشاطها في مصر.

-٤-

ولعل أحد النتائج المترتبة على زيادة تبعية مصر للقوى الإمبريالية الغربية كانت حدوث تحول آخر في الهيكل الاجتماعي المصري والذي تمخض عن نقل توجيه القوة الاقتصادية والسياسية بمنأى عن الطبقة الحاكمة التقليدية من الأتراك والشراكسة باتجاه أعيان الأرياف.

وعلى الرغم من تدهور أحوال الفلاحين خلال القرن التاسع عشر، فإن أحوال أعيانهم تحسنت بشدة، وذلك كنتيجة لتمتعهم بحقوق انتفاع بمساحات شاسعة من الأراضي وقيامهم بجمع الضرائب بالإضافة لبعض المهام الإدارية الأخرى. وهو ما يعني أن أعيان الريف قد ارتقوا في السلم الاجتماعي كنتيجة مباشرة للتوسع في زراعة القطن.

-٥-

من المهم في هذا الإطار تسليط الضوء على درجة الشعور بالانتماء لهذه الطبقة كشريحة اجتماعية مع انقضاء القرن التاسع عشر. ولعل التوسع في زراعة القطن طويل التيلة كان العامل الرئيسي في هذه العملية، حيث لم يقتصر أثره فقط على خلق تبادلية نفعية بين عائلات من شتى أنحاء مصر كانت في السابق تزرع أنواعا مختلفة من محاصيل الكفاية، وإنما امتد لخلق علاقات مصالح شبكية بين جماعات كانت تعادي بعضها البعض فيما مضى، كالبدو والأعيان المحليين على سبيل المثال. هذا فضلا عن أن الارتفاع الحاد في أسعار الأرض والناتج عن التوسع في زراعة القطن جعل العديد من عائلات التجار في الريف توجه أجزاء كبيرة من رأسمالها للاتجار في الأراضي. كما أتى إنشاء مجلس شورى النواب في ١٨٦٦ ليوفر إطارا مؤسسيا للتعبير عن مصالح طبقة أعيان الريف. هذا علاوة على أن المكاسب التي حققتها تجارة القطن سمحت لعدد متزايد من كبراء عائلات أعيان الأرياف بالإقامة في البنادر أو في القاهرة أو الإسكندرية، وهو ما أتاح لهم الفرصة للتفاعل فيما بينهم.

وأخيراً؛ فقد تدعم هذا الوعي الطبقي من خلال تعيين العديد من أبناء الأعيان في مناصب حكومية - خصوصاً في الريف - من قبيل مديري المديريات ومفتشي الري. وهذه المناصب، والتي غالباً ما كان التعيين فيها يتم بالتناوب، حدث في إطارها إرسال كثير من الأعيان إلى مديريات غير تلك التي ينتمون إليها وهو ما مكنهم من الالتقاء بنظرائهم من الأعيان في تلك الدوائر ومناقشة المشكلات المشتركة.

-٦-

تغيرات عنيفة طرأت على الهيكل الطبقي المصري؛ كنتيجة لسياسة الاحتلال الإنجليزي وما تمخضت عنه من تحولات اقتصادية. وكانت أول هذه الآثار، ولعل أكثرها أهمية، أن تزايد حجم الاستثمار الأجنبي ساعد على توسيع الفوارق بين الطبقات، فنظراً لقيام شركات استصلاح الأراضي بعرض الأراضي المستصلحة في قطع كبيرة، فقد كان بمقدور كبار الملاك الذين يحوزون كميات كبيرة من رأس المال فقط التقدم للشراء، وهو ما كان عليه الحال بالنسبة لمعظمهم - خصوصاً في الريف. غير أن هذا عنى كذلك أن كبار الملاك أصبح متاحاً لهم التمتع بالحصول على قروض رهنية بضمان هذه الاراضي.

كما عمل كبار الملاك على تكوين ائتلاف لمحاربة انتشار المرابين في الريف والذين مثل وجودهم خطراً يتمثل في إفقار عدد كبير من صغار الملاك الذين يقترضون من المرابين بضمان أراضيهم أو محصولهم من القطن. وكانت القضية الأخرى الهامة التي شغلت الحركة الوطنية هي معارضة محاولة البريطانيين مد عقد امتياز قناة السويس لأربعين سنة تالية على انتهاء عقد الامتياز الأصلي وتمتد من عام ١٩٦٨ وتنتهي في ٢٠٠٨، حيث لم يُرَ في هذا الطرح سوى سبيل لتمديد وجود الاحتلال البريطاني في مصر. كما تم إبداء دعم كبير من قطاع كبير من البرجوازية الزراعية لفكرة بنك وطني.

-٧-

ولعل إحدى نتائج تراكم ديون النخبة السياسية الحاكمة خلال الفترة السابقة على الثورة العرابية عام ١٨٨٢ كان رهن أراضي الدولة لمقرضين أجانب، وبهذه الطريقة تمكن الخديو إسماعيل من الحصول على قرضي عامي ١٨٦٥ و١٨٧٠ حيث رهن أراضي من ضمن تلك المملوكة للدولة والعائلة المالكة والمعروفة حينئذ على الترتيب بأراضي الدائرة السنية وأراضي الدائرة الخاصة. وبعد قدوم الاحتلال الأجنبي، تم فرض الوصاية الأجنبية كوسيلة لسداد جزء من الدين المصري على الأقل. وكانت مساحة أراضي الدائرة السنية قد بلغت ٤٣٤,٩٧٥ فدان عام ١٨٧٧ في حين بلغت مساحة أراضي الدائرة الخاصة ٥٠,١٥٦ فدان في ذات العام. وكانت أراضي الدائرة السنية تُدَار بواسطة لجنة خاصة عهد إليها بتحويل أرباح تلك الأراضي لخزانة الدولة، حتى كان عام ١٨٩٨ عندما تم تأسيس شركة مختلطة بهدف بيع هذه الأراضي بناء على رغبة البريطانيين بهدف سداد جزء من ديون مصر - وتحديداً ذلك الجزء الذي اُستخدمت فيه أراضي الدائرتين السنية والخاصة كضمان.

-٨-

خلال المؤتمر الوطني المصري الأول - والذي قدم إليه طلعت حرب اقتراحه المفصل الأول لبنك وطني- في ١٩١٠، أبدى وطنيون دعماً تجاه فكرة هذا البنك بتقديم أراضيهم كضمان لرأس المال المستثمر على سبيل المثال.

كما شهد العام ١٩١٠ خطوةً أخرى قُدماً في اتجاه التحرك نحو تأسيس بنك وطني، حيث قام طلعت حرب بالتنسيق مع عمر لطفي والأمير حسين كامل وألفريد عيد (رأسمالي بلجيكي) وتجار القاهرة البارزين وعدد من ملاك الأراضي ذوي الأصول المحلية بتأسيس شركة التعاون المالي والتجارة

بمصر في القاهرة. ووفقاً للعديد من المديرين والموظفين السابقين ببنك مصر، كانت هذه الشركة بمثابة نموذج مصغر للبنك. وعلى الرغم من أن الاستثمار في الشركة لم يكن كثير المخاطر نظراً لمحدودية حجم رأس المال المتاح أمامها، لم يكن أعضاء البرجوازية الزراعية قد تولدت لديهم وجهة النظر القائلة بأنه لا يجب الوثوق بالرأسمالي الأجنبي بدلاً من كونه شريكا ماليا مرغوباً به. ولكن بحلول عام ١٩٢٠، كان الشك قد بلغ مداه برأس المال الأجنبي كما تمت الإشارة في ميثاق بنك مصر والذي نص بوضوح على منع غير المصريين من تملك أسهم فيه.

-٩-

ولعل وجهة النظر الأكثر لياقة للحاجة لمثل هذا البنك ظهرت في كتاب طلعت حرب - **علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة** - والمنشور عام ١٩١١، والذي فصّل فيه طلعت حرب الفوائد التي ستجنيها مصر من تأسيس هذا البنك. ولعل الخط الفكري الأكثر أهمية في الكتاب كان التأكيد على الطبيعة المحدودة للفائض المصري والحجم الكبير للاستقطاعات التي يحصل عليها رأس المال الأجنبي منه. وفي إطار مناقشته للدور الذي يمكن أن يلعبه بنك وطني في تمويل شركات مشتركة مملوكة محليا، كان طلعت حرب يفكر بكل وضوح في تحويل الأرباح الأجنبية لأيدٍ مصرية. كما حملت رؤية بنك وطني كمصدر لرأس المال للصناعة الوطنية انعكاساً لأثر مفهوم (Grossbank) الألماني أو الشركة القابضة على تفكير طلعت حرب.

-١٠-

كذلك حمل الانزلاق من التنافس بين القوى الاستعمارية لحرب مفتوحة في ١٩١٤ تداعيات خطيرة على المجتمع المصري، كانت إحداها السياسة البريطانية لجعل أسعار القطن عند مستوى منخفض بشكل تحكمي حتى ١٩١٨ وهو ما استثار حفيظة البرجوازية الزراعية بشدة. وتسببت الحرب في مشكلة أخرى وهي قطع التجارة بين مصر وأوربا الأمر الذي حرم الأولى من العديد من السلع الأساسية كالصابون والمنسوجات ومواد البناء، هذه التطورات حذت بالحكومة المصرية لتأسيس لجنة في عام ١٩١٨ ضمت في عضويتها السياسي المصري المعروف إسماعيل صدقي وعددا كبيرا من بيروقراطيي الحكومة من المصريين والأجانب - وسميت بلجنة التجارة والصناعة، وعُهد إليها استقصاء القدرة الصناعية لمصر واقتراح الوسائل التي يمكن من خلالها توسيع إنتاجها الصناعي ليشمل السلع

الأساسية - والتي شح المعروض منها نتيجة للحرب. وكانت إحدى أهم النتائج التي تضمنها تقرير اللجنة هي حاجة مصر لبنك وطني لا يكون فقط مصدراً لرأس المال قصير الأجل (أو بنك تجاري بالأحرى) ولكن كمصدر لرأس المال للمؤسسات الصناعية (أو بنك صناعي في عبارة أخرى). وهكذا يكون تقرير اللجنة قد أضفي صبغة شبه رسمية على فكرة تأسيس بنك وطني.

الفصل الرابع
الانطلاق والصعود

-١-

في إحدى خطبه قال طلعت حرب:

"إن في البلاد أموالاً كثيرة مخزونة ومعطلة، وفي خزنها ضياع للربح الذي يعود على البلاد من وراء حركتها؛ وفي البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر معظمها خارج البلاد لو استُثمِرت في الشئون المصرية وسُوعِدت بها التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافاً مضاعفة. ولكان ذلك عاملاً قوياً على إصلاح حالنا الاقتصادي وإيجاد الكفاءة المالية التي هي أساس الرقي المطلوب؛ وهو ما سيعمل البنك على تحقيقه."

-٢-

صرح طلعت حرب ذات مرة بأنه لا يدرك على وجه التحديد اللحظة التي تولدت فيها فكرة تأسيس بنك مصر في ذهنه. هل جاءت كنتاج لعمله بالشركات العقارية ثم تجسدت على أرض الواقع في أعقاب تعاظم الزخم الوطني الذي صاحب ثورة ١٩١٩؟ ربما؛ فالهدف كان أن تتبوأ مصر مكاناً تحت الشمس وأن يعيش أبناؤها مع الآخرين بشكل يليق بهم، كان الهدف أن ننتج وأن نحسن الإنتاج؛ أن نصدّر وأن نحسن التصدير؛ وأن نستهلك وأن نحسن الاستهلاك وهو ما يتحقق بأن يعمل الجميع لخير بلادهم.

-٣-

لم يكن تأسيس البنك منقطع الصلة عن الواقع الاقتصادي والمالي المحيط به؛ فعلى الرغم من عدم اشتغال المصريين في إدارة البنوك قبله إلا أنه لم يتجاهل أو يتعالى على العائلات العريقة في المجالين التجاري والمالي، بل على العكس تماماً؛ فقد عَمدَ إلى التواصل معهم والاستفادة من خبراتهم (سواء في مصر أو في بلاد الشام)؛ هذا فضلاً عن أنه لم يمتنع عن الدخول في علاقات أو يعادي البنوك الأجنبية العاملة. كذلك تعامل البنك مع واقعه الاجتماعي بتحفيز المصريين لإيداع مدخراتهم في البنوك والتعامل مع تخوفهم من الفوائد واختلاطها بالربا ثم استفادته من ثورة ١٩١٩.

-٤-

آية بنك مصر - وهو الحدث الاقتصادي الأهم في حياة مصر والمصريين في مطلع القرن العشرين - أنه إنما جاء ليمول ويؤسس كل الصناعات الحيوية التي كانت البلاد بحاجة إليها أو لم يكن

لبناء البلد عهد بها. كما كان أحد أبرز أهدافه القضاء على البطالة في صفوف الشباب وبذلك كان طلعت حرب يُشكّل جيش الخلاص الاقتصادي ليكون بمثابة خط الدفاع الأول عن اقتصاد البلاد.

لقد مثّل إعلان تأسيس بنك مصر في أبريل ١٩٢٠ - في ذكرى مرور عام على اندلاع ثورة ١٩١٩، برأس مال مشترك قدره ثمانين ألف جنيه مصري وما حققه من نمو خلال العقدين التاليين وتحوله لشركة قابضة ضخمة ذات رأسمال مشترك يفوق أربعة ملايين جنيه مصري إنجازاً يفوق حسابات المكسب والخسارة في ذلك الحين. وبينما كانت السياقات السياسية والاجتماعية تُنبئ كلها خلال فترة الحرب العالمية الأولى لحتمية تأسيس بنك وطني؛ فإن المحفز الرئيسي وراء اتخاذ هذه الخطوة كان ثورة ١٩١٩. فعلى الرغم من أن خطط إنشاء مثل هذا البنك كانت محل دراسة قبل قيام الثورة، فإن حدوثها شجّع طلعت حرب ورفاقه على إنضاج أفكارهم. ولم يقتصر تأثير الثورة فقط على تسهيل تأسيس بنك مصر، وإنما نتج عنها كذلك دعم وطني قوي للبنك وهو ما كان في غاية الأهمية للحفاظ على كيان البنك خلال السنة الأولى العسيرة من تشغيله. والإشارات الثابتة لبنك مصر في وسائل الإعلام بالمشروع الوطني والممثل لمحاولات مصر لتحقيق استقلالها الاقتصادي كانت مؤشراً على الحد الذي كان يتم النظر إليه من منظورٍ وطني. وكما لاحظ المؤرخ المصري المعروف، الرافعي - وهو أحد مناصري بنك مصر:

"من الواضح أن إنشاء بنك مصر هو جوهر النهضة المالية والاقتصادية التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث جاء بمثابة النتيجة الاقتصادية للثورة. فالروح العامة التي خلقتها الثورة كانت مسئولة عن نجاح هذه الخطوة، وهو ما يمكن التأكد منه بالعودة للماضي القريب. فالتحرك نحو إنشاء بنك وطني بدأ أولا خلال وقت الثورة العرابية ثم تجدد قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى - أي قبل حوالي عشر سنوات من قيام ثورة ١٩١٩، غير أن هذه الخطوات لم تحظ حينئذ بدعم الأمة بالدرجة التي كانت تضمن نجاحها.... وهكذا فإن حركة تأسيس بنك وطني فشلت في حشد الدعم الوطني قبل الثورة، وإن كانت قد حصلت عليه بعدها. وبدون شك، فإن هذا يمكن إرجاعه للروح العامة للثورة والتي ولدت قوة روحية في قلوب الناس ضمنت نجاح الحركة لتأسيس بنك مصر".

-٥-

وبينما كانت المشاعر الوطنية ملتهبة تسري بقوة في مجتمع الطلبة، فإنها كانت في أوجها بين طلاب مدرسة الحقوق الخديوية، وهكذا كان مجتمع الطلاب في الحضر عنصراً محورياً في ثورة ١٩١٩، والذي تركز في الكليات المهنية، لاسيما مدرسة الحقوق. وكان الأيسر حالا من بين هؤلاء الطلاب هم من مثلَّ غالبية المستثمرين الصغار الذين أسهموا بنسبة وصلت إلى ٧٥ بالمائة من إجمالي المساهمات الأقل من مائة سهم من رأس المال المساهم للبنك. ودور الطلاب من أبناء الحركة الوطنية والذين ساهموا في نجاح بنك مصر لا يمكن التقليل من أهميته. ففي يناير ١٩٢٢، شكل الطلاب بالتعليم العالي والمدارس الثانوية في القاهرة والإسكندرية وكذلك الأقاليم لجاناً للمقاطعة، وكانت تبتغي دعوة المصريين لسحب ودائعهم من البنوك البريطانية وإيداعها في بنك مصر.

أيضًا ساهمت الأنشطة الطلابية في تعظيم حجم رأس مال بنك مصر من خلال وسائل أخرى. ففضلاً عن لجان المقاطعة، شكل الطلاب لجانا لمعاونة بنك مصر على مستوى الجامعة والمدارس الثانوية على السواء، والتي تنافست فيما بينها لبيع القدر الأكبر من الأسهم. وكانت جائزة المدرسة التي تحقق هذا الهدف هو حصولها على عدد من أسهم البنك. وشارك في هذه المسابقة اثنتان وثلاثون مدرسة بالقاهرة والإسكندرية وعشر بالأقاليم. على صعيد آخر، أرسلت المدارس الحضرية وفودا للريف بهدف إقناع الأعيان المحليين شراء كميات كبيرة من أسهم بنك مصر. وكما كان الحال مع لجان المقاطعة، حققت هذه اللجان نجاحاً بالغاً لا سيما مع وجود طلاب من أبناء الأعيان المحليين على رأس هذه اللجان. فضلاً عن ذلك، فإن أنشطة المدارس في الحضر، مع تسليط الضوء عليها في الصحافة، حفزت جماعات ومنظمات أخرى على دعم بنك مصر.

وبينما كانت لجان الطلاب في طور التشكيل، كان العديد من الأعيان في الأرياف يؤسسون كذلك لجاناً لبيع أسهم بنك مصر في محيطهم، وهو ما كان يقوم به بعضهم بصورة فردية كذلك. كما تأسست لجنة تنسيقية عرفت بلجنة تغطية أسهم بنك مصر في القاهرة في يناير ١٩٢٢، والتي حاولت بدورها تنظيم فروع إقليمية تحت رئاسة الأعيان المحليين. وتشكلت لجان فرعية في محافظتي الغربية والفيوم ومدن الزقازيق وبني سويف والمنصورة.

-٦-

وكان وراء تعظيم أثر الدعم الذي قدمته الجماعات الطلابية والبرجوازية الزراعية لبنك مصر قيام التجار من كافة أرجاء القطر بالمطالبة بإحلال بنك مصر محل البنك الأهلي المصري فالمقارنات بين البنك الأهلي ذي المكانة وبنك مصر الذي تأسس لتوه أسهمت في تقوية مركز الأخير لدى أفراد الشعب بشكل عام وساعدت دون شك على تشجيع المصريين المترددين (الذين كانوا معروفين بتفضيلهم للعقارات كمخازن للقيمة عن الودائع البنكية لتوفير مدخراتهم) للقيام بشراء أسهم وفتح حسابات بالبنك. كما دفع عددا من التجار لليقين بأن نمو بنك مصر هو من الأهمية بمكان إذا ما كان لمصر أن تؤسس وتوسع صناعتها الوليدة. وقد أتى الدعم لبنك مصر بالأساس من التجار الوطنيين القائمين على التجارة الداخلية والذين قاوموا الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد.

وعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه البنك من الوفد ومنظمات الطلبة وكبار ملاك الأراضي وقطاعات كبيرة من مجتمع التجار، فقد كان حريصا على ألا يتم تعريفه كتابع لأي جماعة أو منظمة خلال الفترة الأولى من تأسيسه، فالصورة التي عمد بنك مصر على خلقها هي وجوده فوق السياسة.

-٧-

وعلى الرغم من قيامها بتأييد بنك مصر، فقد وقع انشقاق داخل الحركة الوطنية أثر بدوره على شكل تطور البنك في المستقبل. فقد دعت العناصر المحافظة داخل الحركة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي قبل الاستقلال السياسي بوصف الأول شرطاً ضرورياً لتحقق الأخير؛ في حين ذهبت العناصر الأكثر راديكالية للتأكيد على الحاجة لإنهاء الاحتلال البريطاني بأسرع وقت ممكن وتحقيق استقلال رسمي. وقد كان ينظر لطلعت حرب على أنه من أنصار الاتجاه الأول.

وهذا الاختلاف في الرأي يمكن تفسيره، جزئياً، في ضوء الهدف الذي ابتغى طلعت حرب تحقيقه من وراء تأسيس بنك مصر كمؤسسة مالية قوية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار رغبة طلعت حرب في تكوين البنك بحيث يمثل منافساً ذا شان للبنوك الأجنبية، فقد كان من الممكن إذا ما جعل هوية البنك تابعة للحركة الوطنية أن يؤدي بالبريطانيين للتدخل في شئونه.

-٨-

جاءت فترة التوسع الثانية لبنك مصر بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٠ والتي شهدت معدلاً أقل للنمو في كل من رأس ماله وحجم ودائعه. غير أنه خلال هذه الفترة، تم تأسيس أهم شركات مجموعة مصر. ومع إعلان دستور ١٩٢٣، حققت مصر قدراً من التحكم على مقدراتها الداخلية. وبالنظر لأهداف بنك مصر والانقسامات التي هيمنت على الأحزاب السياسية، فقد كان من الطبيعي أن يحاول البنك تجنب السياسات الحزبية وأن يحاول فقط تحقيق نفوذ داخل مراكز القوة التي لم تكن تتبع منظمة سياسية بعينها، وهو ما دفع البنك للحصول على تمثيل داخل المجلس الاقتصادي المصري والمجلس التعاوني الأعلى والذين تشكلا عامي ١٩٢٣ و١٩٢٦ على الترتيب لتقديم النصيحة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. كما تمكن من الحصول على تمثيل في لجنة بورصتي منيا البصل والقاهرة. كما حظي البنك بنفوذ قوي في اتحاد الصناعات المصري، والذي تأسس في ١٩٢٣، وكذلك في مجلس إدارة بنك الأراضي المصري. كذلك وسع البنك من نفوذه داخل غرفة القاهرة التجارية وداخل فروعها في الأقاليم.

-٩-

وبينما رفض بنك مصر أن ينطوي تحت لواء الوفد أو أعدائه، فإن هذا لم يحل دون قيامه بالتأثير في البرلمان المصري. فبعد افتتاح البرلمان في ١٩٢٤، شكل البنك شلته المؤيدة له داخل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وبفارق كبير، تم انتخاب نائب المدير التنفيذي للبنك، د.فؤاد سلطان بك، رئيساً للجنة المالية بمجلس النواب في حين حصل يوسف أصلان القطاوي باشا، نائب رئيس البنك، على ثاني أعلى نسبة من الأصوات.

كذلك كان بنك مصر قادراً على تحصيل قدر من النفوذ داخل مجلس الشورى المصري. فقد أنتُخب محمد علوي الجزار بك، مدير فرع البنك في شبين الكوم، وكيلاً للمجلس في ١٩٢٤.هذا فضلاً عن، وهو الأكثر أهمية هنا، انتخاب طلعت حرب رئيساً لأقوى لجان مجلس الشيوخ وهي لجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك. كما تدعم نفوذ البنك داخل مجلس الشيوخ بتسمية فؤاد سلطان مراقباً للجنة مؤتمر مجلسي النواب والشيوخ.

وأخيراً، عمد بنك مصر لتحقيق بعض النفوذ داخل عدد من الوزارات، لا سيما المهمة منها لأنشطته التجارية كوزارات المالية والزراعة والنقل، ذلك أن هذه الوزارات كانت تسيطر على القرارات المتحكمة في إنشاء أنواع معينة من الشركات المساهمة. كما كان الوزراء عادة ما يُعرض عليهم مناصب في مجالس إدارات شركات مصر بعد استقالتهم أو تقاعدهم من مناصبهم في مقابل الحصول على دعمهم السياسي خلال وجودهم في مناصبهم، وهي السياسة التي أضحى يعُولَ عليها كثيراً خلال ثلاثينات القرن العشرين مع التوسع الكبير الذي شهدته مجموعة مصر وحجم الأرباح الكبير الذي أصبحت تحققه. ونظراً لأن هذه المناصب الإدارية أصبحت ذات عائد كبير، فقد أصبحت محل نظر كل قطاعات الطبقة العليا.

-١٠-

بإيجاز، مع توالي أعوام العقد الثالث من القرن العشرين، كان بنك مصر يتجه للاعتماد بصورة أكبر على الدولة وعلى الهياكل التقليدية لتحقيق مصالحه. هذا التحول من الاعتماد على دعم جموع الشعب للاعتماد على الحكومة المصرية وعدد معين من عائلات الأعيان أدى للقضاء على الحماسة للبنك لدى قطاعات الحركة الوطنية. وإن كان هذا لم يحل دون قيام المصريين من كل الشرائح الاجتماعية بالتعبير عن شعورهم بالفخر حيال انجازات بنك مصر وشركاته خلال النصف الثاني من عقد العشرينات من القرن العشرين.

التوسع السريع لبنك مصر ومجموعة شركاته خلال عقد العشرينات من القرن العشرين عكس علاقات طلعت حرب ومؤسسي البنك القوية بالأعضاء البارزين من طبقتي التجار وملاك الأراضي. بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٠ توسع البنك في عملياته فيما وراء مكاتب القاهرة والإسكندرية. ففي عام ١٩٢١ افتتح فرعاً بالإسكندرية، في حين شهد عام ١٩٢٢ افتتاح فروع في الموسكي، منطقة السوق التقليدية بالقاهرة، وروض الفرج وأثر النبي، وهما مرفأن مهمان بالقاهرة على النيل، وفي المنصورة، إحدى أهم المدن التجارية في الأقاليم. وفي ١٩٢٣، افتتح بنك مصر الفرع الذي أصبح أهم مكاتبه في الأقاليم في مدينة المنيا مع مكتب فرعي في مغاغة. كما أسس البنك مراسلاً في دمياط.

وفي محاولة للإفادة من تجارة السياحة عبر المتوسط، تم افتتاح فرع صيفي في رأس البر بالقرب من دمياط. وفي العام التالي تم افتتاح فرعين للبنك في طنطا والمحلة الكبرى بمحافظة الغربية

كما توسعت دائرة أعمال فرع المنيا لتشمل بني مزار وملوي. كما شهدت الفترة بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣٠ قيام بنك مصر بافتتاح خمسة أفرع رئيسية وستة مكاتب فرعية وعدد من شون تخزين القطن في أنحاء مختلفة من الدلتا والصعيد. وهكذا، فإنه بحلول عام ١٩٣٠ كان يتم تمثيل البنك من خلال عشرة أفرع رئيسية وعشرة مكاتب فرعية ومراسل في دمياط ومكتب موسمي في واحد من أهم منتجعات مصر علاوة على مكتبه الرئيسي.

-١١-

وكان على ذات القدر من الأهمية التوسع في تأسيس شركات بنك مصر خلال عشرينات القرن العشرين. ففي عام ١٩٢٢ تم تأسيس مطبعة مصر، أولى شركاته، والتي تلاها في ١٩٢٣ إنشاء الشركة المصرية لإنتاج الورق. وكانت كلتا الشركتان ذات رأس مال صغير نسبياً. غير أن تأسيس الشركة المصرية للتجارة وحلج القطن في ١٩٢٤ جاء ليمثل نقطة البدء الفعلية في ما يسمى بمجموعة مصر. وتلا هذه الشركة تأسيس شركة مصر للنقل والملاحة وشركة مصر للمسرح والسينما (ستوديو مصر) في ١٩٢٥.

-١٢-

ويأتي اهتمام طلعت حرب بمجال الفن لأنه كان يؤمن أن الثقافة استثمار كبير لأن فيها تنوير للعقل والوجدان وهو ما يهيئ المجال أمام خلق مناخ اقتصادي سليم وبذلك تكون صناعة رابحة. كما كان المسرح أحد وسائل التعبير عن الهوية والمسألة الوطنية. فأسس طلعت حرب مسرح الأزبكية الذي عمل كمحرك للحياة الثقافية والفنية من خلال تقديم أعمال المبدعين المصريين من قبيل: كامل الخلعي وسيد درويش وأم كلثوم. كما تطور عمل الاستوديو من إنتاج أشرطة دعائية وتسجيلية إلى إنتاج أعمال روائية وإنشاء معامل الخدمات المطلوبة. كما قام الاستوديو بإرسال البعثات الفنية من المصريين إلى أوروبا لتعلم فنون التصوير والإخراج والديكور والمكياج. وقد أكد طلعت حرب على أهمية السينما وخطورة دورها عندما قال "**إننا نعمل بقوة اعتقادية وهي أن السينما صرح عصري للتعليم لاغنى لمصر عن استخدامه في إرشاد سواد الناس**". وهو ما كان يحقق هدفه بالربط بين رأس المال والحضارة.

-١٣-

وهكذا فإنه في غضون ما لا يزيد على عقد من الزمن، استطاع بنك مصر زيادة حجم رأسماله من ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري في ١٩٢٠ إلى مليون جنيه في ١٩٣٠، كما استطاع افتتاح عدد كبير من الفروع

وشون تخزين القطن عبر أرجاء مصر كما أنشأ عشر شركات بلغ إجمالي حجم رأسمالها ٢,٥ مليون جنيه مصري. هذا فضلاً عن تأسيسه لفرعين خارجيين، بنك مصر سوريا لبنان بحجم رأس مال بلغ مليوناً من الليرات اللبنانية وبنك مصر في فرنسا بحجم رأس مال مصدر حوالي ٥ مليون فرنك فرنسي.

وعلاوة على نجاحه في توسيع نطاق عملياته في القطاع الخاص، نجح بنك مصر كذلك في لعب دور هام في القطاع العام الصغير ولكن الآخذ في النمو. ولم يكن البنك وحده الذي ارتأى ضرورة التصنيع لمصر بحلول نهاية عشرينات القرن العشرين، وإنما شاركته قطاعات عدة من المجتمع المصري النظرة ذاتها. وهو التوجه الذي لاقى دعماً من معظم، إن لم يكن كل، الوزارات التي تشكلت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وخلال مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، قررت الحكومة المصرية إنشاء صندوقين يتم من خلالهما تشجيع تنمية التعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة، وتم اختيار بنك مصر كجهة يتم من خلالها ضخ الموارد المخصصة لهذين الصندوقين.

-١٤-

تمثل الفترة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٦ الفترة الثالثة والأكثر ديناميكية في رحلة توسع مجموعة مصر، فخلال هذه الفترة بدأت كبرى شركات بنك مصر، شركة مصر للغزل والنسيج، في الإنتاج وتطورت لتصبح كبرى شركات الغزل والنسيج بمصر والشرق الأوسط. هذا فضلاً عن قيام البنك بتأسيس عدد من الشركات الهامة، التي حققت العديد منها ربحية عالية.

وقد تمثل النمو السريع لبنك مصر في مطلع ثلاثينات القرن العشرين في تأسيس سبع شركات جديدة والتوسع في عدد من الشركات القائمة. ففي ١٩٣٢، تم تأسيس شركة مشتركة مع شركة طيران هيوستن بلندن (والتي أصبحت فيما بعد جزءا من الخطوط الجوية البريطانية) لتأسيس أول شركة مصرية للنقل الجوي، وهي مصر للطيران. وفي العام ذاته، أسس البنك شركة مصر للمبيعات لتسويق السلع التي تنتجها شركاته، لا سيما المنسوجات. ولعل السنة الأكثر نشاطاً للبنك خلال هذه الفترة كانت سنة ١٩٣٤، والتي أسس فيها البنك أربع شركات جديدة. أولاها كانت شركة مصر للتأمين والتي تأسست بالاشتراك مع شركة بورنج للتأمين بلندن و (Assicurazione Generale di Trieste). أما الشركات الثلاث الأخرى فكانت شركة مصر للملاحة البحرية، شركة مصر للجلود، وشركة مصر للشحن.

ومن بين كل الشركات التي أنشأها البنك خلال عقد العشرينات والنصف الأول من ثلاثينات القرن العشرين، كان البنك وشركاته التي تعمل فيما يتعلق بجني وتسويق وتصنيع القطن هي التي حققت بعض الأرباح، وكانت الشركة الأكثر ربحية في هذا الإطار هي شركة مصر للغزل والنسيج. كما نجحت شركتا مصر للمحالج ومصر للملاحة البحرية في تحقيق بعض الأرباح.

-١٥-

ولم تحظ أي من شركات بنك مصر بتسليط الأضواء عليها كما كان الحال مع شركة مصر للغزل والنسيج، والتي كان مقرها بالمحلة الكبرى بالغربية. فقد توسعت هذه الشركة بمعدل سريع حيث ارتفع حجم رأسمالها من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ١٩٢٧ إلى مليون جنيه في ١٩٣٦. وفي خلال فترة تشغيلها الأولى بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٦، زاد معدل استهلاك الشركة من القطن بما يزيد على ال ٩٠ بالمائة من ٢٢,٣٠٨ إلى ٢٨١,٨٠٣ قنطار. وخلال ذات الفترة زاد إنتاج غزل الشركة من ٨٤٣,٧٤٤ إلى ١٠,٧١٦,٨٩٤ كيلو جرام من الغزل، كما زاد إنتاج قطع المنسوجات من ١٤٨,٣٢٤ إلى ١,٤٩٩,٥٨٦ متراً مربعاً.

الأرقام المسجلة لشركة مصر للحلج تبين تحقيقها معدلاً سنوياً لصافي الأرباح بلغ ٥١,٢ بالمائة بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣٠. والأرقام التالية تعبر حالة التوسع التي عاشتها الشركة خلال السنوات العشر الأولى من دخولها السوق. ففي عام ١٩٢٤، كانت الشركة تمتلك مصنعاً واحداً بالمنيا والذي كان يستخدم ٤٤,٨٥٠ قنطاراً من القطن. بينما أصبح لدى الشركة خمسة محالج للقطن بحلول عام ١٩٣٠ كانت تستخدم ٩٠١,١٩١ قنطاراً من القطن، في حين بلغ عدد المحالج ثمانية في ١٩٣٦ وبلغ إجمالي كمية القطن المدخل للمحالج ٩٦٩,٩٩٥ قنطاراً. وبهذا تكون شركة مصر للمحالج قد زادت من كمية القطن التي تقوم بتصنيعها بحوالي ٢٠٠٠ بالمائة بين عامي ١٩٢٤ و١٩٣٦، وهو ما أهلها لتصبح ثالث أكبر شركة لحلج القطن في مصر، وهو ما يعد إنجازاً هاماً، نظراً للتنافسية العالية التي ميزت صناعة حلج القطن والتي كان العديد من الشركات الكبرى العاملة فيها قد تأسست قبل مطلع القرن العشرين.

-١٦-

كانت شركات مصر للنقل والملاحة ومصر لتصدير القطن ومصر للتأمين، شركات مساعدة مكنّت البنك وشركة مصر للمحالج من تعظيم حجم عملياته. وقد أصدر البنك قروضاً على القطن

الذي كانت شركة مصر تقوم بحلجه فيما بعد، ثم كان يتم نقله عبر النيل من خلال شركة مصر للنقل والملاحة حتى بورصة مينا البصل حيث كان يتم بيعه لصالح أصحابه ثم شحنه للخارج بواسطة شركة مصر لتصدير القطن. أما شركة مصر للتأمين فكان دورها يتركز في التأمين على القطن الذي كان يتم نقله بواسطة شركتي مصر للنقل ومصر لتصدير القطن. وفي ١٩٣٦، أصبح بنك مصر ثاني أكبر بنك تجاري في مصر في حين مثلت مجموعة مصر أكبر شركة قابضة محلية.

-١٧-

في استعراضه لاستراتيجية تأسيس شركات المجموعة، يقول طلعت حرب أن هذا الأمر لم يأت إعتباطاً وإنما في حلقات متصلة:

"فالمطبعة والمكتبة والشركة المساهمة لصنع الورق حلقة؛ وللقطن حلقة تتمثل في الحلج والنقل والتصدير والتأمين والغزل والنسج؛ ومن النقل تكونت حلقة بين النقل في النهر والبحر والجو كما اتصل بها مسألة السياحة. ثم الحلقة التي تربط هذه الحلقات جميعها وهي حلقة السينما والدعاية ثم البيع والتسويق."

كما برر الإسراع في تأسيس وتوسيع نشاط هذه الشركات بأن استمرار تطفل الأمة على موائد غيرها يعرض كرامتها للتجريح.

-١٨-

بلا شك، كان العامل الأهم في نمو بنك مصر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين هو مجموعة التعريفات الجمركية الحمائية التي فرضتها الحكومة المصرية في ١٩٣٠ و١٩٣٤ و١٩٣٨ لحماية صناعة المنسوجات الوليدة. ولم يأت فرض تعريفات جمركية حمائية لتشجيع التصنيع المصري كنتيجة فقط لمبادرة بنك مصر في هذا الشأن، حيث كان اتحاد الصناعات المصري في ١٩٢٦ قد طالب الحكومة بالفعل بفرض تعريفات حمائية وقام في العام التالي بمحاولات للضغط على لجنة العمل الحكومية التي شكلت لدراسة مراجعة التعريفات القائمة لزيادة التعريفات الحمائية المقترحة، حيث كان الاتحاد يطمح لفرض "تعريفة حمائية مزدوجة"، وليست منفردة كما كان عليه المقترح الحكومي، والتي كان سيتم بمقتضاها رفع الرسوم على البضائع المصنعة المستوردة في حين يتم تقليل الرسوم على المواد الخام المستوردة.

وفي يونيو ١٩٣٠، فاز حزب الشعب بزعامة إسماعيل صدقي بالانتخابات البرلمانية. وفي ظل حكومته، حصلت الصناعة المصرية على دفعة قوية كانت مطلوبة من خلال التعريفات التي تم تطبيقها في ١٩٣١. وقد يكون من سوء طالع مجموعة مصر أنها أصبحت ينظر إليها على أنها تابعة لحكومة صدقي التي أقرت التعريفات الجمركية الحمائية المناسبة لشركات بنك مصر للمنسوجات كما قدمت الدعم لشركات البنك وعهدت للبنك بالحقوق الحصرية بإنشاء ناقل جوي وطني.

-١٩-

وقد شهدت الفترة الأخيرة لتوسع مجموعة مصر بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٠ تأسيس سبع شركات جديدة، ست منها. أُسست في ١٩٣٨: شركة مصر للغزل الدقيق والمنسوجات، وال Beida Dyers بكفر الدوار، مصر للتنمية العقارية، شركة مصر للمناجم والمحاجر، شركة مصر لتكرير الزيت، وشركة مصر للتبغ والسجائر. في حين كانت آخر شركة يتم تأسيسها تحت المظلة الوطنية لبنك مصر هي شركة مصر للمستحضرات الدوائية في ١٩٤٠.

شركات مجموعة مصر

الشركة	سنة التأسيس
١. بنك مصر	١٩٢٠
٢. شركة مصر للطباعة	١٩٢٢
٣. شركة مصر للورق	١٩٢٣
٤. شركة مصر للحلج	١٩٢٤
٥. شركة مصر للنقل	١٩٢٥
٦. ستوديو مصر	١٩٢٥
٧. شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧
٨. شركة مصر للمصايد	١٩٢٧
١٠. شركة مصر لنسيج الحرير	١٩٢٧
١١. مصر للكتان	١٩٢٧
١٢. بنك مصر-سوريا-لبنان	١٩٢٩
١٣. شركة مصر لتصدير القطن	١٩٣٠
١٤. مصر للطيران	١٩٣٢
١٥. شركة مصر للمبيعات	١٩٣٢
١٦. شركة مصر للتأمين	١٩٣٤

١٧. شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤
١٨. شركة مصر للجلود	١٩٣٤
١٩. مصر للشحن	١٩٣٤
٢٠. شركة مصر للغزل الدقيق والمنسوجات	١٩٣٧
٢١. مصر للتنمية العقارية	١٩٣٨
٢٢. بيبدا دايرز	١٩٣٨
٢٣. شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨
٢٤. شركة مصر لتكرير الزيت	١٩٣٨
٢٥. شركة مصر للتبغ	١٩٣٨
٢٦. شركة مصر للمستحضرات الدوائية	١٩٤٠

الفصل الخامس
الاتجاه شرقًا

-١-

بعد سنوات قليلة على تأسيسه، أخذ بنك مصر يستكشف إمكانية افتتاح فروع في الدول العربية المجاورة وكذا إقامة مشروعات إقتصادية مشتركة مع الحكومات العربية ومستثمري القطاع الخاص. وقد شهد مطلع ثلاثينات القرن العشرين تحول هذه المشروعات إلى حقيقة واقعة. ونظراً لأن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية في الدول العربية الأخرى كان ينطوي على درجة عالية من المخاطرة كما أنه لم يكن بمقدور كبار المتعاملين في السوق المالية المصرية الإلمام بهذه الأسواق الخارجية. ولهذا فقد مثل قرار طلعت حرب بتوسع مجموعة مصر في الدول المجاورة سياسة خلاقة بحق.

-٢-

وعلى الرغم من قيام مسئولين أتراك بتشجيعه لافتتاح فرع للبنك في إسطنبول، فقد فضل طلعت حرب أن يكون أول فرع لبنك مصر خارج مصر في الشام. وقد دفع طلعت حرب لاتخاذ هذا القرار أسباب عدة منها أولا أن مصر كانت لها علاقات اقتصادية وثيقة بفلسطين وسوريا ولبنان بدرجة أكبر مما كان عليه شأن علاقاتها بتركيا أو بأي دولة أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، كان عدد كبير من الاعيان المصريين عادةً ما يتوجه للشام لقضاء إجازاتهم، لاسيما في جبال لبنان خلال أشهر الصيف. ولذلك كان يبدو أن افتتاح فرع للبنك ببلاد الشام هو الخطوة المنطقية الأولى لبنك مصر في توجهه لتوسيع نطاق أعماله خارج مصر.

حقق بنك مصر-سوريا-لبنان نجاحاً، فقد أُفتتح في يناير ١٩٣٠ برأس مال مساهم بلغ ٢٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. هذا النجاح يمكن إرجاعه لعدة أسباب يأتي على رأسها :-

أولاً: وجود حجم كبير للتبادل السياحي بين مصر ولبنان، وهو الأمر الذي منح بنك مصر-سوريا-لبنان القدرة على العمل من الناحية الاقتصادية.

ثانياً: طلعت حرب وزملاؤه كانت لهم صلات تجارية بسوريا ولبنان.

وأخيراً: ولعله العامل الأهم في هذا المقام، أن بنك مصر تمكن من البناء على المؤسسات المالية الموجودة في لبنان، والتي كانت بنك عز الدين في طرابلس. في الواقع، كان بنك مصر-سوريا-لبنان- عبارة عن مؤسسة مشتركة بين بنك مصر وبنك عز الدين، والذي كان يضم بدوره عدداً من العائلات السورية

واللبنانية المعروفة كعائلات الدواق وأديب وتقلا والسباعي. بنك مصر-سوريا-لبنان أصبح مؤسسة ناجحة نسبياً كما تمكن من التوسع في حجم عملياته بافتتاح فرع جديد في حمص. وإن كان على الرغم من نجاحه قد فشل في لعب ذات الدور الذي لعبه بنك مصر حيث فشل البنك الجديد في تقديم الرعاية الواجبة للصناعة في لبنان.

-٣-

تشكيل أسطول بحري تجاري مصري كان فكرة قديمة بدأت مع عهد الخديو محمد سعيد، وتضافر عاملان لتحويل هذه الفكرة لحقيقة. الأول كان بداية الكساد الكبير في ١٩٢٩ بينما كان الثاني الحالة المزرية لوسائل النقل بين مصر والحجاز والتي كانت تقل المسلمين لأداء فريضة الحج بمكة. وكانت قرارات الحكومة المصرية بصدد إنشاء أسطول بحري مصري قد تأثرت بعدد من الاعتبارات.

أولاً: شهدت أواخر العقد الثالث من القرن العشرين حالة عامة من الكساد في صناعة الشحن في العالم وهو ما عني أن كثيرا من الشركات كانت مستعدة لبيع قطع من أساطيلها بأسعار زهيدة.

ثانياً: نظراً لأن الحكومة ذاتها كانت إزاء أزمة مالية، فقد أرادت أن تحصل لنفسها على قدر من الفائض الوطني الذي كان يتسرب لأيدي شركات الشحن الأجنبية وكذا لتوفير فرص عمل لقطاع عريض من الشباب المصري العاطل. وكان يتم النظر لشركة مصر للملاحة البحرية على أنها حجر الزاوية في الأسطول المصري. فتم منح امتياز لمدة خمسة عشر عاما لشركة مصر للملاحة كما تلقت منحة قيمتها ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري على أن تسدد على أقساط سنوية قيمة كل منها ١٠,٠٠٠ جنيه مصري. كذلك كان على الشركة أن تمتلك على الأقل سفينتين بخاريتين وأن يكون كل موظفيها من المصريين في غضون ثلاث سنوات. وشددت الحكومة على الشركة الجديدة أن تقوم ليس فقط بمساعدة الحجاج المصريين، وإنما كان عليها أن تعمل بدأب لتحسين أحوال سفر الحجيج من الدول العربية المجاورة وبالتالي توطيد العلاقات بين هذه الدول ومصر.

وفي غضون سنوات قليلة من بدء عملها، حسّنت شركة مصر للملاحة بشدة من أحوال النقل بين مصر والحجاز. وعلى الرغم من أن تزايد عدد الحجاج خلال مطلع ثلاثينات القرن العشرين يمكن إرجاعه في جزء منه لانتهاء العمليات الحربية بين آل سعود والهاشميين، فإن السبب الرئيسي وراء

الزيادة يرجع لجهود بنك مصر. وقد أثنى النظام السعودي الجديد في الواقع على طلعت حرب وبنك مصر في مناسبات شتى. ومن بين الخدمات التي قدمها البنك بالإضافة لتحسين مستوى الخدمة والإقامة على سفنه كانت بناء فنادق جديدة في السويس وجدة ومكة، وتنقية آبار المياه العذبة في مكة، وتعبيد الطرق بين جدة ومكة، وتأسيس نظام تلغراف، وتوفير عربات أجرة لنقل الحجيج برا ومراكب جديدة لنقل الحجيج من السفن لمرفأ جدة. كما كانت إحدى أهم الخدمات التي قدمها بنك مصر هي تثبيت سعر استبدال الدينار السعودي خلال فترة الحج بناءاً على اتفاقية بين البنك والحكومة السعودية، حيث كان الحجيج قبل هذه الاتفاقية تحت رحمة مستبدلي النقود المحليين الذين غالباً ما كانوا يحتالون عليهم لاستنفاذ ما لديهم من نقود. وهكذا أصبح بمقدور الحجاج بمقتضى الاتفاقية استبدال ما لديهم من نقود في السويس قبل بدء رحلتهم للحجاز عند مستوى محدد مسبقاً بالاتفاق بين بنك مصر والحكومة السعودية.

-٤-

وعلاوة على أنشطتها في حوض المتوسط والحجاز، فقد نشطت شركة مصر للملاحة البحرية في الأعمال التجارية في السودان. ففي ضوء النمط التاريخي للعلاقات التجارية بين البلدين، تبنى بنك مصر فكرة الاستثمار في الدولة السودانية. في فبراير وأبريل ١٩٣٥، قام وفدان تجاريان من مصر بزيارة للسودان، وكان أحد أعضاء هذين الوفدين ممثلاً لبنك مصر. كما تأسست لجنة ضمت مديري وأعضاء مجلس إدارة مجموعة مصر سافرت إلى السودان في وقت لاحق من العام ذاته لوضع اللمسات النهائية على خطة افتتاح مكاتب لشركة مصر للملاحة البحرية.

وخلال زيارتهم للسودان، زار طلعت حرب وزملاؤه عدة مدن ومشروعات اقتصادية من قبيل منطقة الجزيرة لزراعة القطن. وكان طلعت حرب حريصاً على استشارة والاستماع للأعيان والمجموعات المالية المحلية كعائلتي المهدي والميرغني وغرفة الخرطوم التجارية. كذلك تم عرض أفلام مجموعة مصر، التي كان يقوم ستوديو مصر بإنتاجها، في الحفلات والاجتماعات التي جمعته بالأعيان المحليين.

وكان من الواضح أن السودانيين قد انبهروا بوفد بنك مصر. وقد أشار رئيس غرفة الخرطوم التجارية للعلاقات الاقتصادية الوثيقة التي جمعت مصر والسودان قبل إحياء الحركة المهدية، كما نوه لحاجة السودانيين لرأس المال والمهارات الإدارية، وهو ما يستطيع فقط بنك مصر تقديمه لهم - على

حسب قوله. وقد مجموعة مصر أرسى حجر الأساس لمرفأ لشركة مصر للملاحة في بورسودان وكذا لمكتبين للشركة في بورسودان والخرطوم، وفي غضون فترة قصيرة، كانت بعض سفن الشحن الصغيرة المملوكة للشركة قد بدأت في العمل بين مصر والسودان.

على الأمد القصير، عمد بنك مصر لتحقيق أرباح على البضائع التي كان يقوم بنقلها بين مصر والسودان وكذا من خلال بيع منتجات مجموعة مصر. وعلى الرغم من وجود عقبة التعريفات الجمركية في سبيل تبادل السلع السودانية والمصرية، فقد أسست شركة مصر للملاحة نفسها كواحدة من أكبر شركات النقل في السودان في وقت قصير.

-٥-

وبالإضافة لبنك مصر-سوريا-لبنان وشركة مصر للملاحة البحرية، فقد تمكن البنك من توسيع نطاق نفوذه في الدول العربية من خلال شركة مصر للطيران، أول خط طيران مصري. وفكرة تأسيس ناقل جوي وطني لم تكن لبنك مصر بالأساس وإنما خرجت عن شركة طيران هيوستن المحدودة-لندن التي خاطبت البنك بشأن تأسيس شركة بمقدورها تدريب الطيارين المصريين وإنشاء المطارات وتقديم خدمات النقل الجوي الأخرى. وعند تقدم الشركة البريطانية بمقترحها، وافق بنك مصر على تأسيس أول شركة مشتركة مع رأس المال الأجنبي، كما وافق على تقديم معظم رأس المال الذي تحتاجه الشركة. وفي يونيو ١٩٣١، فازت شركة مصر للطيران الجديدة بامتياز لمدة ثلاثين عاما من الحكومة المصرية وفي مايو ١٩٣٢ سُجلت رسمياً كشركة مساهمة مصرية. وكان على الشركة وفق شروط الامتياز القيام ببناء مدرسة للطيران بمطار ألماظة خارج القاهرة لتدريب الطيارين المصريين وبناء المطارات وحظائر الطائرات وورش التصليح، وكذا القيام بمهام المسح الجغرافي ورش المبيدات الزراعية ونقل البريد والبضائع. وفي مقابل هذه الخدمات، وعدت الحكومة الشركة بتقديم دعم وحق حصري لاستغلال بعض الخطوط الداخلية بعد انقضاء السنوات الخمس عشرة الأولى من الامتياز.

-٦-

وقد قامت شركة مصر للسينما والمسرح (ستوديو مصر) بدور هام في العلاقات العامة في إطار محاولة بنك مصر التوسع في أنشطته الاقتصادية في أرجاء العالم العربي. حيث أعد ستوديو مصر أفلاماً حول أنشطة شركات البنك عُرِضت على رجال السياسة والأعمال في العديد من الدول العربية.

وكان أحد أهم هذه الأفلام الفيلم المنتج في عام ١٩٣٥ حول الحج. وبعيداً عن إنتاج أفلام حول أنشطة شركات مصر، فقد عرض ستوديو مصر الجريدة السينمائية في دور العرض في أرجاء العالم العربي. كما عرض أفلاماً طويلة من إنتاجه في الدول العربية الأخرى بالشام والعراق ودول شمال أفريقيا. وبدون شك، فقد دعمت أفلام ستوديو مصر حول الشركات ذات المكانة مثل مصر للغزل والنسيج ومصر للملاحة البحرية ومصر للطيران صورة ومكانة بنك مصر بصورة كبيرة في أنحاء العالم العربي.

-٧-

كما كانت إحدى شركات مجموعة مصر الأخرى الفاعلة في التعاملات اقتصادية خارج مصر هي شركة المحاجر والمناجم. وقد كانت هذه الشركة في الواقع نتاجاً لأنشطة قام بها في الحجاز عدد من مهندسي ومقاولي بنك مصر مثل محمد حسن العبد، ومحمد حسين الجمال، وحسن علي الباتيمي. وقد شملت هذه الأنشطة بناء الفنادق وإنشاء شبكات الصرف وتحلية المياه. وقد وضع طلعت حرب تصوراً للشركة بأنها يمكن أن تضطلع بدور كبير في التنقيب عن البترول في العالم العربي، وهو الهدف الذي كان طلعت حرب حريصاً في عدم الإفصاح عنه بسبب حساسية مسألة النفط في ظل التنافس بين القوى الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط. وهذا البعد هو الأقل شهرة من بين أنشطة بنك مصر؛ غير أن وجود خطاب بين أوراق طلعت حرب الخاصة يحمل تأشيرة "سري للغاية" وكذا المعلومات المستقاة من المدير التنفيذي السابق للشركة يوضح بجلاء أن التنقيب عن البترول وتوزيع المنتجات البترولية في مصر كان موضوعاً هاماً على أجندة بنك مصر في نهاية ثلاثينات القرن العشرين.

-٨-

علق طلعت حرب على نجاح مجموعة مصر بقوله:

"لقد وفقنا الله أن جعل لنا في هذه الفترة القصيرة - خمسة عشر عاماً - أن ركز البنك في السهل والجبل وفي الشرق والغرب وعلى الماء ومتن الهواء علم البلاد .. يخفق تحت الشمس باسم بنك مصر وشركات بنك مصر.. بل باسم مصر كلها".

الفصل السادس
العقبات والتراجع

-١-

قام البنك، وللأسف، بإنشاء عدد من الشركات التي ثبت عدم جدواها تجارياً واستنزافها لقسط وافر من موارد البنك. وأدى قيام البنك بتأسيس شركات جديدة لتسييس عملية التصنيع في مصر بصورة أكبر. فمع تنامي رغبة العديد من أبناء الطبقة العليا والسياسيين في الحصول على مواقع في مجالس إدارات هذه الشركات، توخي البنك المزيد من الحذر لتحقيق التوازن بين الجماعات السياسية، لاسيما مع حاجة البنك للاستمرار في الضغط على الحكومة بكل ما أوتي من قوة للحفاظ على استمرار مخصصات الدعم التي كان يعتمد عليها بشدة لتسيير العمل في الشركات غير المربحة، كمصر للطيران. وإن كان نجاح البنك والدعم والتسهيلات التي تحصل عليها لعدد من شركاته لم يأت دون مشكلات نظراً لأن هذا النجاح دفع بعدد من الرأسماليين المصريين الآخرين لتوسيع نطاق أعمالهم وتأسيس شركات جديدة للحصول على الدعم الحكومي، وبالتالي منافسة مجموعة مصر.

-٢-

في ١٩٣٦ تقدمت شركة برادفورد باقتراح لخلق مؤسستين، الأولى لغزل ونسج القطن الدقيق ويهيمن عليها بنك مصر، أما الثانية فتقوم على عمليات الصباغة والتي ستسيطر عليها شركة برادفورد. ووفقاً لأحد الأطراف في المفاوضات، فقد رفض طلعت حرب، والذي كان مريضاً بشدة طيلة فترة المفاوضات، مناقشة العرض. ولكن عندما هددت شركة برادفورد بالمضي قدما في خططها، حتى وإن لم يشارك بنك مصر، ومنافستها مباشرة لمجموعة مصر، أعاد طلعت حرب النظر في المقترح. وفي اجتماع حملة أسهم بنك مصر، أعلن طلعت حرب تأسيس شركتي مصر للغزل الدقيق والنسيج وبيبدا دايرز.

-٣-

كان إسماعيل صدقي أحد أشد المناصرين لقانون التعريفة الجمركية لعام ١٩٣٠. أما في ١٩٣٧، فقد شن حملة هائلة ضد الزيادة الثالثة المقترحة في التعريفات الجمركية. ذلك أن هذه الزيادة الجديدة كان مخططاً لها من قبل بنك مصر للوفاء باحتياجاته، وهو ما دفع صدقي للتخوف من أن التعريفة الجمركية الجديدة ستعود بالنفع الكبير على الشراكة بين بنك مصر وشركة برادفورد. ومع توجه تجارة القطن نحو الركود بشكل أكبر بين عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨، فقد انضم العديد من تجار القطن

لصدقي ومصالح أصحاب مصانع النسيج البريطانية في الهجوم على قانون التعريفات الجمركية كونه هادماً للاقتصاد المصري وأنه يعمل فقط لمصلحة شركة مصر للغزل والنسيج على حساب البلاد بأكملها.

وفي ظل هذه الهجمات من صدقي ومن سواه، فقد كان لزاماً على بنك مصر حشد المزيد من الدعم السياسي له داخل كل من البرلمان والحكومة، وهو ما تم القيام به من خلال تقديم المزيد من "القروض" لعدد من أعضاء عدة أحزاب سياسية. وهكذا أضحى من المتعارف عليه بين أبناء البرجوازية المصرية أن البنك لا يرفض أي طلبات بقروض. ومع تفاقم آثار الكساد الكبير ومواجهة المزيد من شركاته لمصاعب أكبر، وجد البنك أنه من الضروري توجيه المزيد من رأس المال للدفع بعملياتها. كنتيجة لذلك، بدأ حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنك يصل لمستويات منخفضة بدرجة خطيرة. ولكي يستمر في دفع الفوائد، وجد البنك نفسه مرغماً على الالتفات نحو الأصول الرأسمالية.

-٤-

الموقف المالي لمجموعة مصر أصبح على درجة عالية من الخطورة بحلول عام ١٩٣٨ لدرجة سعى معها البنك للاستدانة من البنك الأهلي المصري. فكان أن تفاوض بنك مصر مع البنك الأهلي المصري حول قرض بقيمة حوالي ٣ مليون جنيه مصري بضمان شركة مصر للغزل والنسيج. ونظراً لضعف موقف مجموعة مصر الاقتصادي وتقدم سن طلعت حرب واعتلال صحته، فقد أصبحت هدفاً لعدد من المؤامرات. وعلى الرغم من أن العديد من البرجوازيين كانوا يطمحون لمنصب طلعت حرب كمدير تنفيذي للمجموعة، فلم يكن يبدو عليه الكثير من القلق بشأن منصبه أو بشأن الانهيار الاقتصادي لأنه استشعر أن الحكومة المصرية لم تكن لتسمح للمجموعة بمواجهة انهيار مالي شامل. ولكن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩، وجد البنك نفسه فجأة بإزاء عدد كبير من صغار المودعين مطالبين بسحب ودائعهم. وكانت خطورة هذه الهجمة على بنك مصر تتمثل في حقيقة أن هذه المدخرات وغيرها من الودائع الصغيرة كانت تمثل ٧٥,٣ بالمائة من إجمالي ودائعه التي قدرت ب ١٢,٧١٧,٥٠٧ جنيه مصري في ١٩٣٩، هذا في حين أن البنك كان يحتفظ فقط ب ١٠٨,٠٠ جنيه مصري كنقود سائلة عند وقوع الأزمة في ١٩٣٩.

الحكومة الجديدة التي تشكلت في أغسطس ١٩٣٩ كانت تحت رئاسة على ماهر باشا، وكان وزير ماليته، حسين سري باشا، ابن أول مهندس مصري يتخرج من جامعة بريطانية ومعروف بولائه

الشديد للإنجليز. وعندما حاول طلعت حرب عقد قرض جديد مع البنك الأهلي المصري، رفض إدوارد كوك - محافظ البنك الاهلي - تقديم أي ائتمان إضافي للبنك. وعندما حاول طلعت حرب اللجوء لحسين سري للضغط على كوك للموافقة على طلب قرض بنك مصر، وافق حسين سري بشرط تقديم طلعت حرب استقالته كمدير تنفيذي للبنك وشركاته، والذي لم يكن أمامه خيار سوى الإذعان وتقديم الاستقالة.

-٥-

وبعد استقالة طلعت حرب، تولى حافظ عفيفي رئاسة البنك. وطيلة عام ١٩٤٠، عملت شركة هويت-بريدسون ونيوبي على كشف ملفات مجموعة مصر المالية للمديرين الجدد. وكان تقريرها بأن مراقبي بنك مصر وشركات مصر، والذي كانوا جميعاً موظفين بالبنك، قد انصرفوا تماما عن القيام بواجباتهم. وبعد إصدار هذا التقرير، عقد البرلمان المصري بمجلسيه جلسة سرية تداول فيها مصير مجموعة مصر. وتم إصدار قانون بإعادة هيكلتها في يوليو ١٩٤١ نص على ضمان الحكومة المصرية لودائع البنك. ولإقالة عثرة البنك، قدمت الحكومة للبنك قرضاً قيمته ٢ مليون جنيه مصري للوفاء بالتزامات البنك العاجلة على أن يقوم بسداده من أرباحه المستقبلية. وفي المقابل، تم الاتفاق على تصفية كل شركات مصر غير الرابحة طواعية مع الالتزام بعدم تشكيل شركات جديدة. كما حصلت الحكومة على حق النقض فيما يتعلق بأي تعيين لمجلس إدارة البنك على أن يحضر مفوض عنها اجتماعات المجلس كمستشار وللقيام ببعض أعمال المراجعة المستقلة.

مدير البنك الجديد، حافظ العفيفي، استبدل تدريجياً كل المديرين الذي عملوا مع طلعت حرب والذين ارتأوا دور بنك مصر الأساسي في تقديم رأس المال للمؤسسات التجارية والصناعية الجديدة. القيادة الجديدة للبنك لم تبذل أي جهد لتوسيع مجموعة مصر وإنما تركزت جهودها بالأساس على استخلاص أكبر قدر من الأرباح من البنك وشركاته. وبدلاً من تراجعه، استشرى الفساد بشكل ملحوظ في مجموعة مصر مع احتدام الصراع بين أعضاء البرجوازية على الاستحواذ على مناصب الإدارة.

الفصل السابع

العِبر

-١-

كان شعار طلعت حرب (**من حسب كسب**) وقد كتب عنه جاك بيرك (**إن ميزته الأولى كانت في إدراكه للقوة الكامنة والإمكانات الهائلة التي لم تستغل بعد عند مواطنيه**). وهكذا كانت مقومات نجاح طلعت حرب وبنك مصر هي: وعيه الشامل بجذور أزمة مصر؛ ووضع علاج جذري لها مع فهم لمقومات المجتمع المصري وشخصية أفراده. حيث أرسل بعثات من شباب مصر إلى إنجلترا وسويسرا وألمانيا للتدريب العملي على العمل المصرفي، وقد عاد جميع المصريين ليعملوا في بنك مصر، وقد استطاع بنك مصر وشركاته امتصاص جزء كبير من البطالة حيث زادت ودائع البنك مقارنة بكل البنوك الأجنبية العاملة في مصر مما أنهى مقولة الإستعمار والتي كانت تردد في ذلك الوقت "**المصري لايعرف إلا الاستدانة**" حيث استطاع بنك مصر تحفيز الادخار لدي كل المصريين حتى الأطفال بعد أن وزع البنك حصالات على تلاميذ المدارس الابتدائية ثم يأخذ مافيها ويفتح للأطفال دفاتر توفير بالبنك.

-٢-

لقد نسب إلى طلعت حرب أنه كان يقرض بعض الشخصيات دون أن يكون لديهم ضمان للسداد، ولم ينف طلعت حرب التهمة وإنما رأى فيها ما يستحق الفخر. فعلى الرغم من اختلافه سياسياً مع حزب الوفد إلا أنه لم يجد ما يمنع من الوقوف بجانب مصطفي النحاس باشا حينما خرج من الوزارة وتم تقليص معاشه حيث رفض الانتقاص من حجم زعيم وطني يقدره على الرغم من اختلافه معه. وحينما راجعه الباشا في ذلك على أساس من أنه لا يملك أي ضمان رد عليه بقوله إذا كانت **الأمة قد استأمنتك على قدرها فهل لا استأمنك أنا على أموال بنك مصر.**

ومن بين مواقفه النبيلة موافقته على تقديم قرض ضخم يبلغ ٨٠ ألف جنيه لسيد ياسين صاحب مصانع الزجاج والبلور إبان سعيه لتأسيسها - والذي كانت إدارة البنك قد أوصت برفض طلبه لعدم تقديمه للضمانات الكافية - وذلك لما رآه من جديته في دراسة المشروع ومستقبله وإنفاقه كل ما كان يمتلك في سبيل تحقيق المشروع، كما دأب على تقديم النصائح له والاطمئنان على انتظام العمل وتقدم الإنتاج.

-٣-

وبعدما تقدم باستقالته من إدارة البنك كان تعليقه: **"فليذهب ألف طلعت حرب وليبق بنك مصر"**. فكان أن ضرب المثل في القيادة والإدارة؛ فالهدف والحلم أسمى من الشخص كما أن المؤسسة أبقى من الفرد. ويؤكد سكرتيره الشخصي أن العبارة الوحيدة التي خرجت من فمه وهو يغالب دموعه كانت: **"لقد مُت ولم أدفن!!"**. واعتكف من ذلك الحين حتى وري الثرى في ٢١ أغسطس ١٩٤١.

-٤-

كان طلعت حرب حازماً مع مرؤوسيه ولكن مع مراعاة كرامتهم أمام الجميع لأنهم كل لا يتجزأ من منظومة متكاملة لا سيما وأنه كان يعد نفسه قدوة لهم في كل تصرفاته. غير أنه ومع ذلك كان يعتبر السخاء قانوناً في تعامله مع موظفيه طالما كان العمل ناجحاً ومربحاً.

وكان مبدأه بربط الأجر بحجم الإنتاج في إدارة شركاته وجيهاً حيث أدى لحفاظ العمال كذلك على السلع الرأسمالية الغالية التي كانوا يتعاملون معها. كما كان يربط أجر العامل بإنتاجه حتى يشعر دوما بالحافز. كان يكره الاندفاع والتهور كما كان يرى أن أحد الآفات هي الغرور والقنزحة والتسرع؛ كما أخذ على الشباب المصري أنه مدلل ويأنف العمل اليدوي ويحتقر التجارة.

-٥-

يوجد خلاف حول الأسباب التي أدت لانهيار بنك مصر. ووفقاً لإحدى وجهات النظر فإن انهيار البنك أتى كنتيجة لسوء الإدارة والفساد؛ في حين ذهبت أخرى إلى أن هذا الانهيار جاء كنتيجة لمؤامرة "استعمارية" دبرها البريطانيون وحلفاؤهم من المصريين، وخصوصاً حافظ العفيفي. وتفسير أزمة ١٩٣٩ المالية بسبب سوء الإدارة فقط إنما يعني إسقاط العوامل التاريخية والهيكلية التي كانت جوهرية في تأسيس وتطور بنك مصر وشركاته. فالمتضمن في التفسير الأول هو أن قيام وسقوط بنك مصر يمكن فهمه في ضوء الأشخاص الذين قاموا على إدارته. وافتراض آخر متضمن كذلك هو أنه إذا قام مديرو البنك وشركاته باتخاذ قراراتهم بناءا على معايير اقتصادية صرفة، فإن انهيار ١٩٣٩ كان من الممكن تجنبه.

وقد يكون من الواضح أن بنك مصر وشركاته قد عانت من سوء في الإدارة. حيث أثرت الاعتبارات السياسية على العديد من قراراته. وبينما قد يكون من الصحيح كذلك أن مجموعة مصر كان من الممكن إدارتها بصورة أكثر كفاءة، فإن معظم المشكلات التي واجهتها لم يكن من الممكن تحاشيها. فإذا لم ينغمس البنك في السياسة، فإنه لم يكن لينجح في خلق الحاجز الجمركي والحصول على الدعم المالي والتسهيلات التي يسرت نموه السريع خلال ثلاثينات القرن العشرين.

بعض المنتقدين دفعوا كذلك بأن بعض الشركات كمصر للطيران لم تكن مجدية تجارياً وبالتالي لم يكن ينبغي انشاؤها. ومن وجهة نظر البنك، كان تأسيس مصر للطيران والشركات "الاستعراضية" الأخرى كاستوديو مصر إنما كان الهدف منها هو الحفاظ على مركزه المرموق في نظر الحكومة المصرية. كما أن تأسيس مصر للطيران وستوديو مصر كان ضرورياً كذلك في جهود بنك مصر لتوسيع أنشطته الاقتصادية في دول عربية أخرى. وبالتالي فقد منحت هذه الشركات بنك مصر مكانة عالية وشجعت الحكومات العربية، والتي كانت تتعامل في العادة مع الشركات الأوربية، على التعامل مع الشركات المحلية.

انتقاد آخر وجه لبنك مصر تمثل في أن العديد من مديريه لم يكونوا مهيأين لاحتلال مناصبهم. ومرة أخرى فإن هذا الانتقاد له حجته ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار عددا من الملاحظات.

الأولى:أن طلعت حرب كان مجبراً على تعيين العديد من المديرين في مقابل دعمهم السياسي.

الثانية:أن طلعت حرب كان مهتماً بالحفاظ على ما ارتأى أنه حجر الزاوية في المجتمع المصري، وهي عائلاته التقليدية. وبالتالي فقد عمد إلى تعيين أعضاء هذه العائلات ليس فقط للحصول على الدعم السياسي أو الاقتصادي وإنما للمساعدة في تأمين دخول مستمرة لهم.

أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بحقيقة أن مصر لم يكن فيها قطاع من أصحاب المهارات الإدارية التي قد يستطيع طلعت حرب الاختيار منها.

-٦-

وجهة نظر مخالفة تعرض لتفسير تآمري لانهيار بنك مصر في ١٩٣٩ وما تلا ذلك من السيطرة عليه من قبل مديرين غاب عنهم الحس الاقتصادي والواجب الوطني اللذين ميزا مؤسسيه الأوائل. وبينما كانت هناك مؤامرة بالفعل لاستبدال طلعت حرب وفؤاد سلطان وعدد من المديرين الآخرين داخل

مجموعة مصر، فإنه لا يوجد دليل أن هذه المؤامرة كانت مدبرة من قبل الإنجليز. فحقيقة أن حافظ العفيفي أصبح رئيساً بعد استقالة طلعت حرب ليست دليلاً على تدبير الإنجليز للمؤامرة بقدر ما هي كانت قراراً شخصياً لطلعت حرب، آملاً في تأمين استمرار مجموعة مصر، باختيار شخص يحوز احترام مجتمعات المال المحلية والدولية.

وبغض النظر عن وجود المؤامرات من عدمه، فقد تواجد سبب جوهري لطلب مغادرة طلعت حرب وهو القلق الذي أثاره تدهور المركز المالي للبنك، والذي أصبح بحلول عام ١٩٣٨ سراً لا يخفي على أحد من البرجوازيين المصريين أو مجتمع الأعمال الأجنبي. وكانت عدة حكومات متعاقبة قلقة من إحتمال فقدان استثمارات الحكومة في مجموعة مصر، خصوصاً حينما أجبرت هرولة المودعين على البنك المجموعة لتقديم شركة مصر للغزل والنسيج كضمان لقرض من البنك الأهلي المصري. العديد من السياسيين استشعروا أن طلعت حرب، والذي كان قد تقدم به السن وأعتلت صحته، يجب أن يتنحى. وكان مما لاشك فيه أن العديد من هؤلاء السياسيين كانوا ناقمين على استقلال البنك عن سيطرة أي من الأحزاب السياسية الرئيسية.

وهكذا فإنه على الرغم من أن سوء الإدارة والمؤامرات لعبتا دوراً في انهيار مجموعة مصر في ١٩٣٩، فإن أيا منهما منفردة لا يعد سبباً وحيداً للمشكلات التي واجهها البنك.

-٧-

طلعت حرب بلا شك يعد أحد الشخصيات العظيمة في تاريخ مصر الحديث، جنباً إلى جنب مع محمد علي باشا وسعد زغلول. ونظراً لأن طلعت حرب قرر البقاء بعيداً عن السياسات الحزبية، فإنه حصل على قدر أقل كثيراً من الانتباه تجاه التأثير الذي أحدثه مما حصل عليه العديد من شخصيات مصر السياسية البارزة. وقد وفر تدريب طلعت حرب الفني له الوسائل المادية في مقابل النفسية التي مكنته من تأسيس بنك وطني. ولم يكن طلعت حرب فقط مالياً متمرساً وإنما كان سياسياً عظيماً كذلك من حيث قدرته على التأقلم وإقامة التحالفات السياسية واللعب بعيداً عن السياسيين من وراء الستار.

الخاتمة

-١-

المشروع الاقتصادي الناجح كما هو بحاجة لتدفق الأموال؛ فهو لا يستغني عن الفكرة/الهدف ليُكتب له الاستمرار، فالأفكار النافعة للعمران هي ما يمكث في الأرض. والفكرة لدى طلعت حرب كانت تتلخص في كلمة واحدة.. مصر.

فلا بد أن ندرك، ونحن نعمل من أجل تحقيق التنمية والنهضة في بلادنا، أن هذا الهدف لن يتحقق إلا بتفكير جاد في طبيعة المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا المصري، والتثبت من احتياجاته؛ الأمر الذي سيساعدنا على وضع حلولنا الخاصة للوفاء بها. وذلك دون أن نكون أسرى للماضي بل نستفيد من تجربتنا التاريخية لتغدو بمثابة الوقود الذي نحتاج إليه خلال تجاوزنا للأزمة الراهنة. فجني الثروات وتشييد الصروح الاقتصادية لا ينبغي أن يكونا بمعزل عن إنجاز التنمية البشرية.

-٢-

لا جدال في أن للماضي جاذبيته وسحره الخاص، إلا أن الإعجاب به لا يجب أن يجعل عقولنا تتوقف أمامه وهي مفتونة بمنجزاته، دون إعمال الفكر في طبيعة التحديات التي جابهها الرواد، وكيفية تخطيهم لظروف زمانهم الصعبة. إن أهمية ما قام به طلعت حرب ليس فقط تشييده لمثل هذا الكيان الاقتصادي الشامخ حتى وقتنا هذا؛ وإنما أيضاً تقديمه المثل الحي لمن يأتي بعده على قدرة الإنسان المصري على تجاوز العقبات وتحقيق المستحيل متى توفرت له الإرادة.

-٣-

لقد اعترف طلعت حرب بأن الأمة آنذاك لم تكن جاهزة للقيام بمثل هذه الأعمال - سواء البنكية أو الصناعية والتجارية - فهل تظل غير جاهزة إلى الأبد؟ الثابت أن هذا الاعتراف لم يثن طلعت حرب عن تحقيق حلمه، فلم يتوقف أمام شعور بالعجز، وغض النظر عن الالتفات إلى كل من حاول التقليل من شأن أفكاره أو الحكم على طموحاته بالفشل مسبقًا. وهكذا توافرت لبنك مصر شخصية نادرة، لا يلين لها عزم ولا يتزعزع إيمانها.

-٤-

في شهادتها عن طلعت حرب، تقول السيدة روز اليوسف:

"اقرأوا قصة جهاده لتعرفوا ما قام به ليوفر في أقل من ربع قرن رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء عشرات الشركات من مال مصري حر وبأيدي مصرية صميمة؛ ولو ظهر في مصر مجموعة ضئيلة على شاكلته لاستقلت مصر اقتصاديا منذ أمد طويل. ولكن شن عليه الجميع حرباً شعواء، الأجانب يحاربونه ليهدموه والملك فؤاد يحاربه لأنه ليس من رجاله والأحزاب كذلك والإنجليز لا يطيقونه والصحف المرتزقة تهاجمه لكي يدفع لها مصاريف سرية من أموال البنك".

-٥-

جمع طلعت حرب بين الفكر العميق والعمل الدؤوب والرؤية الثاقبة والتطبيق العملي. فقد قاد بحق واقتدار عملية تنموية شاملة متحدياً كل الصعاب، موجهاً جُل اهتمامه للقطاعات الأكثر تحدياً في العملية الاستثمارية، وهي الصناعات الإنتاجية. ولم ينشغل بالمضاربات العقارية والزراعية - رغم أنها الأكثر ربحية وأقل في مخاطرتها بشكل عام، ضارباً بذلك المثل فيما يجب أن يكون عليه النموذج للاقتصادي لبلد يحتاج في نهضته إلى المؤمنين بقيمة العمل وبأهمية الإنتاج، وليس إلى الكسالى المعتمدين على الربح السهل والسريع.

-٦-

في الذكرى الـ ١٥ لتأسيس بنك مصر، وعلى الرغم مما بينهما من عداوة؛ حضر "إدوارد كوك" محافظ البنك الأهلي الاحتفالية، وهنأ طلعت حرب وكان مما قاله:

"ينقسم الرجال إلى قسمين: أحدهما من أصحاب الأحلام والملهمين والأنبياء والثاني من الرجال العمليين. ويندر جدا أن تتألف مجموعة من هذين الصنفين معا، لكنا لدينا مثل هذا المزيج هنا في شخصية طلعت حرب".

-٧-

رأس المال حذر بطبيعته، إلا أن للريادة متطلبات من أبرزها المخاطرة. حقًا لم تحظ كل شركات مجموعة مصر بالنجاح الذي كان متوقعًا ومنتظرًا منها، إلا أن تأسيسها كان قدراً محتوماً؛ لتمهيد الطريق أمام آخرين من رجالات الاقتصاد ليستكملوا المسيرة. ويحققوا الأهداف الوطنية لقادة مجموعة مصر وفي القلب منهم طلعت حرب.

-٨-

إن العلاقة الجدلية بين الحكومة ورأس المال الخاص، كما أبرزتها السيرة التي بين أيدينا؛ نكتشف لها طبيعة خاصة نتبينها في ضرورة توظيف كل منهما للآخر في شراكة وعلاقة نفع متبادل وليس هيمنة من قبل طرف على آخر. فمن خلال تتبع تجربة مجموعة مصر، يتضح أنه لولا الدعم الحكومي الذي تلقته العديد من شركاتها لما كان لها أن تحقق هذا النجاح، وفي المقابل استفادت الحكومة بشدة من العديد من مشروعات بنك مصر. حيث لم تكن قد توافرت لها بعد الخبرات أو الإرادة للقيام بها بمفردها.

وهكذا فإنه من الضروري أن تقوم علاقات نماذج التنمية التي تتبعها الدول النامية على علاقة تكاملية بين الدولة والقطاع الخاص، في ظل مساحة من الحرية والحركة تتيح للقطاعات الأهلية التعبير عن مصالحها في كيفية تحقيق التنمية والاستفادة من ثمراتها. وفي هذا الصدد تبرز لدينا أهمية توافر الاستقرار السياسي لتحقيق رخاء اقتصادي؛ حيث كان لتكالب الحكومات ذات الأجندات المختلفة سبباً في تراجع وفشل عدد كبير من شركات مجموعة مصر في السابق.

-٩-

وأخيراً؛ فإننا نؤكد على ضرورة قراءة الحالات والتجارب الاقتصادية، في إطار محيطها المجتمعي وليس بمعزل عنه، فالهدف الأساسي من التجارب الاقتصادية لا بد وأن يكون خدمة المجتمع والارتقاء بأفراده، لا أن يتم استغلالهم كوقود رخيص لإدارة محرك الاقتصاد ولدفع تكلفة النمو. وهو، للأسف الشديد، حال معظم تجارب ونماذج تحقيق النمو الاقتصادي، التي تتبناها المنظمات الرأسمالية العالمية من قبيل صندوق النقد والبنك الدوليين. وهو ما تبدى لنا بوضوح في الظروف التي أدت إلى تراجع الدور الاقتصادي لمجموعة شركات بنك مصر.

ملحق الصور

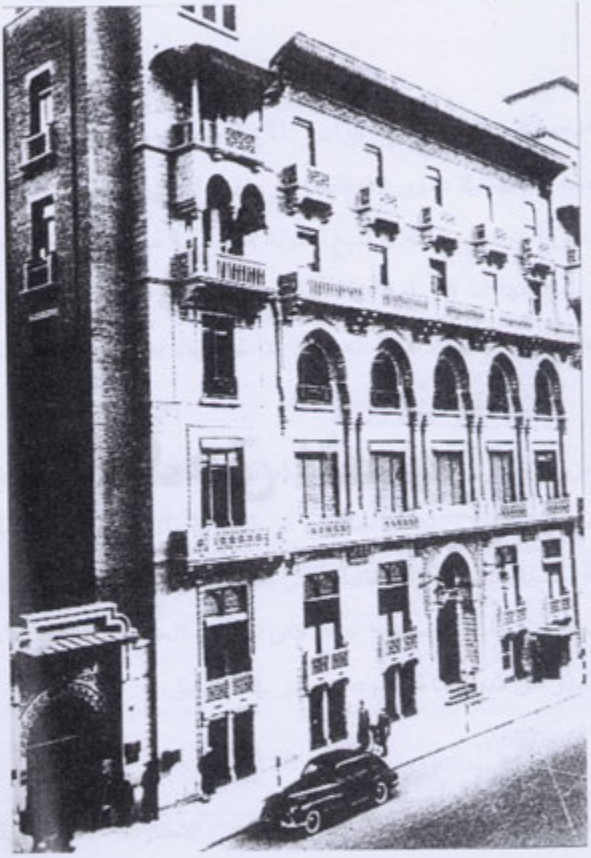

صورة لبنك مصر من الخارج

مدخل المقر الرئيسي لبنك مصر

"طلعت حرب" مع رجالات بنك مصر

"طلعت حرب" خلال إحدى رحلات العمل للندن

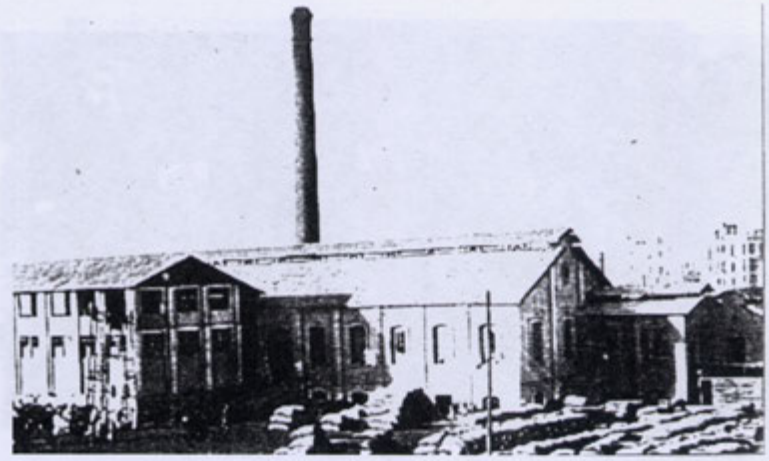

صورة لمصنع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى

"طلعت حرب" خلال إحدى زياراته للشام مع بعض الأعيان

صورة لإحدى سفن شركة مصر للنقل البحري

طلعت حرب ومعه " أم كلثوم "

طلعت حرب مع زعيمة الحركة النسائية المصرية "هدى شعراوي"

EGYPT
مصر
1992
١٤١٣
P.
10
١٠ ق
مولد حزب
١٩٤١-١٨٦٧

طلعت حرب " في منزله

" طلعت حرب " في أُخريات أيامه

قصيدة أمير الشعراء أحمد شوقي بك

في حفل تأسيس بنك مصر (٧ مارس ١٩٢٠)

قف بالممالك وانظر دولة المال ... واذكر رجالاً أدالوها بإجمال
وانقل ركاب القوافي في جوانبها ... لا في جوانب رسم المنزل البالي
ما هيكل الهرم الجيزي من ذهب ... في العين أزين من بنيانها الحالي
علا بها الحرص أركاناً وأخرجها ... على مثال من الدنيا ومنوال
فيها الشقاء لقوم والنعيم لهم ... وبؤس ساع ونعمى قاعد سال
والمال ، مذ كان ، تمثال يطاف به ... والناس ، مذ خلقوا ، عباد تمثال
إذا جفا الدور فانع النازلين بها ... أو الممالك فاندبها كاطلال
يا طالباً لمعالي الملك مجتهداً ... خذها من العلم أو خذها من المال
بالعلم والمال يبنى الناس ملكهم ... لم يبن ملك على جهل وإقلال
كانت من التاج مصر حيث تلمسه ... فعضها العسر فاعتاضت باغلال
تشكو إلى الله والمصرى ما لقيت ... من ساسه بمكان المال جهال
سراة مصر : عهدناكم ، إذا بسطت ... يد الدعاء ، سراعاً غير بخال
تبين الصدق من بين الأمور لكم ... فامضوا إلى الماء لا تلووا على الآل
لا يذهب الدهر بين الترهات بكم ... وبين زهر من الأحلام قتال
هاتوا الرجال وهاتوا المال واحتشدوا ... رأياً لرأى ومثقالاً لمثقال
هذا هو الحجر الدرئ بينكم ... فابنوا بناء قريش بيتها العالي
دار إذا نزلت فيها ودائعكم ... أودعتم الحب أرضاً ذات إغلال
آمال مصر إليها طالما طمحت ... هل تبخلون على مصر بآمال ؟
فابنوا على بركات الله واغتنموا ... ما هيأ الله من حظ وإقبال

إستقالة طلعت حرب باشا (صورة طبق الأصل)

حضرات رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك مصر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فتعلمون حضراتكم ما أراده الله أن يمتحننى به من مرض أقعدنى عن مواصلة العمل معكم زمناً ، وترك أثره الدائم بما جعل معاودته عبرة إن لم تكن مستحيلة .وتعلمون مبلغ حرصى على ألا يقوم على أعمال بنك مصر ومنشآته إلا كل من توفرت له ظروف القيام بها على الدرجة الأكمل مما لا أعتقد أننى صالح له الآن . وتعلمون أخيراً كيف أننى تحاملت على نفسى وأنشأت من الضعف قوة مدة عامين كنت أباشر فى أثنائها أعمالى فى البنك ومنشآته بما تعلمون من جهد ، ولكنى أشعر الآن بأننى أصبحت بحال قرر الأطباء فيها ضرورة أن أتخلى عن العمل تماماً للعناية بصحتى .وإننى ، لهذا أرجو من حضرات أعضاء مجلس الإدارة قبول أستقالتى من عضوية المجلس وما يتبعها من مسئوليات وتبعات ، راجياً المولى أن يسدد خطاهم فيما يعود على البلاد والبنك بالنجاح . وأنتهز هذه الفرصة لأشكر لكم من قلبى ما قمتم به من جليل المعاونة فى القيام بالتبعات التى كان من حظى أن حملناها معاً ، وما أخلصتم من ود وتعاون سيبقى أثرها فى نفسى مدى الحياة . كذلك أرجو أن تبلغوا جميع أبنائى موظفى البنك أسفى لفراقهم ولهجرانى المعيشة بينهم ، وتقديرى العظيم لجهودهم التى وصلت بالبنك إلى ما وصل إليه . وختاماً أرجو أن تتقبلوا أسمى تحياتى .

محمد طلعت حرب

القاهرة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩

رد إدارة بنك مصر على إستقالة طلعت حرب باشا
(صورة طبق الأصل)

حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا .

تحية وسلاماً : قد أطلع المجلس ، منعقداً ، على كتابكم الذى به تستقيلون من عضوية مجلس إدارة البنك وما يتبعها مراعاة لحالتكم الصحية التى تستوجب العناية . وكلنا كان يحب لو أن الظروف جرت بغير هذا حتى لا يحرم البنك وتحرم البلاد جهودكم التى لازمها التوفيق مدة عشرين عاماً قدتم أثناءها سفينة الإقتصاد الوطنية كأمهر ما تكون القيادة ، وخلقتم فى البلاد روحاً إقتصادية كان ميئوساً من وجودها لولا ثقتكم بالله وبأبناء وطنكم التى شاء الله أن تتحقق بما يفوق كل حسبان .

يحزننا حقاً أن نحرم من معاونتكم ، وأن تحرم البلاد من ثمرة جهودكم ، وأن يحرم شباب مصر من مثل حى يذكى فيه جذوة الإقدام ورغبة التغلب على المصاعب ، على أن ما تستوجبه صحتكم الغالية من الراحة ليس معناه أنكم خرجتم من ميدان العمل المفيد فإن ما بنيتم للبلاد من مجد وما أقمتم عليه من الدليل على وجود القوى الكامنة فى هذه الأمة سيبقى على الدهر تمثالاً حياً تخلد به ذكرى أعمالكم المجيدة وينسج على منواله كل ما يرجى له من نجاح . وإننا إذ نقبل آسفين أن تتركوا مكانكم بيننا سنبقى دائماً على العهد نستوحى مثلكم فى أعمالنا راجين أن يوفقنا الله لأن نتم بها ما بدأتم ، ونزخرف ما شيدتم وأن يكون منا – مجتمعين –ما يسد بعض الفراغ الذى يوجده تخليكم عن العمل .

ويرجو أعضاء المجلس وجميع أبنائكم من موظفى البنك ومنشآته أن تتقبلوا أحسن تمنياتهم لكم بطيب الإقامة وسرعة إسترداد العافية ، راجين دائماً أن تسمح الظروف المقبلة بإجتماع شمل عائلة بنك مصر مع زعيمها وقد من الله عليه بالصحة الكاملة .

وتقبلوا ، ياصاحب السعادة ، تحياتنا القلبية .

رئيس مجلس الإدارة
أحمد مدحت يكن

عضو مجلس الإدارة المنتدب
فـــؤاد سلطان

القاهرة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩

المصادر

إيريك دافيز. **طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع ١٩٢٠-١٩٤١.** ترجمة: هشام سليمان عبد الغفار. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨.

رشاد كامل. **طلعت حرب: ضمير وطن.** القاهرة: سوزانا للنشر، ١٩٩٣.

د. منى قاسم. **بنك مصر وطلعت حرب: صفحات من التاريخ.** القاهرة: بنك مصر، ٢٠٠٧.

فتحي رضوان. **طلعت حرب: بحث في العظمة.** القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠.

محمد عبد الغني علام. **ملوك اقتصاد القيم: مصريون جسدوا معنى الإنتماء.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

عبد الله بلال. **محمد طلعت حرب: الانتماء الأصيل والعطاء الجميل.** القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٧.

محمد الشافعي. **طلعت حرب: قصيدة في حب الوطن.** القاهرة: مركز طلعت حرب الثقافي، ٢٠٠٧.

ليلى حلاوة. **طلعت حرب.. الاقتصاد قبل السياسة:**
http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/05/article33.shtml

طارق البشري. **شخصيات وقضايا معاصرة.** القاهرة: كتاب الهلال العدد ٦١٧ مايو ٢٠٠٢.

مراجع مختارة

أ. وثائق

محمد طلعت حرب. **الأوراق الخاصة لمحمد طلعت حرب ١٨٩٢-١٩٣٨**. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية). القاهرة.

ب. كتب ومقالات

١. **اليوبيل الذهبي لبنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠**. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٢. مصطفى كامل الفلكي. **طلعت حرب: بطل الاستقلال الاقتصادي**. القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٩٤٠.

٣. محمد طلعت حرب. **فصل الخطاب عن المرأة والحجاب**. القاهرة: مطبعة الترقي، ١٩٠١.

٤. . **علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريون أو بنك الأمة**. القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١١.

٥. . **مجموعة خطب محمد طلعت حرب**. ثلاثة أجزاء. القاهرة: مطابع مصر، بدون تاريخ.

٦. . **قناة السويس**. القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١٠.

٧. . **تربية المرأة والحجاب**. القاهرة: مطبعة الترقي، ١٨٩٩.

٨. . **تاريخ دول العرب والإسلام**. الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة جريدة ترك، ١٩٠٥.

٩. عمر بك لطفي. **مجموعة أعمال المؤتمر المصري الأول ١٩١٠**. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١.

١٠. حافظ محمود وآخرون. **طلعت حرب**. القاهرة: شركة مصر للطباعة، ١٩٣٦.

الفهرس

المقدمة ٣

الفصل الأول
تلك الأعوام ٥

الفصل الثانى
البداية ٩

الفصل الثالث
الاستقلال الاقتصادى ١٩

الفصل الرابع
الانطلاق والصعود ٢٧

الفصل الخامس
الاتجاه شرقاً ٤١

الفصل السادس
العقبات و التراجع ٤٧

الفصل السابع
العِبر ٥١

الخاتمة ٥٧

ملحق الصور ٦١

ملاحظـــــات :

بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢، شهد الاقتصاد المصرى بداية النهضة، مقترنة بالجهود الخلاقة التى بذلها طلعت حرب من خلال مشروعاته العملاقة، فضلاً عن عدد من الرموز والأعلام الذين أسهموا فى اقتحام مجالات الصناعة والتشييد والتجارة، وامتد نشاطهم إلى كافة مناحى الحركة الاقتصادية.

مجموعة الكتيبات هذه لا تعتمد على التحليل الاقتصادى وحده، بل إنها تطمح إلى تقديم ما يشبه "البورتريه" المكثف، وتسعى إلى إذابة الجليد الذى طُمرت سجلاتهم تحته، وتهيئة القارئ الذى يجهل هؤلاء الرواد لتقبل فكرة إعادة النظر فى جملة الثوابت التى شاعت عنهم بلا دليل، وهيمنت دون تعقل، وأسفرت عن أحكام ظالمة تجافى المنطق.

التاريخ الاقتصادى المصرى حلقات متصلة، ولا معنى للبحث عن مستقبل أفضل بمعزل عن إدراك معطيات الماضى ومتطلبات الحاضر، فالمسألة ليست صراعاً بين المراحل المتتالية، قدر ما هى تكاملية تعبر عن الامتداد، وتستثمر التجارب للنهوض وتجنب التعثر والارتباك.

وحدة التطوير المؤسسى
وزارة الاستثمار
شارع سالم سالم - العجوزة - الجيزة - ج.م.ع
تليفون : ٣٧٦١٢١٣٩ - فاكس : ٣٣٣٥٢٨٤٥
البريد الإلكترونى : smu@lmdc.gov.eg